الأمـم المتحـدة

S/PV.4219

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة **٤٢١٩**

الجمعة، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠

الساعة ١٥/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد فان والصم .... (هولندا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد كاريف
الأرجنتين	السيد ليستريه
أوكرانيا	السيد يلتشنكو
بنغلاديش	السيد أحمد
تونس	السيد عياري
جامايكا	الآنسة دورانت
الصين	السيد وانغ ينغفان
فرنسا	السيد لفيت
كندا	السيد هاينبيكر
مالي	السيد وان
ماليزيا	السيد محمد كمال
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
ناميبيا	السيدة اشيبالا موسفي
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

إحاطة إعلامية من السيدة ساداكو أوغاتا، مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

00-74053 101100 101100

0074053

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج على جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن طبقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وفي هذا الاجتماع سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة من مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين السيدة ساداكو أوغاتا، التي ساهمت كثيرا في توفير الحماية الدولية للاجئين وفي حل مشكلة اللاجئين منذ توليها هذا المنصب عام ١٩٩١.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أوغاتا.

السيدة أوغاتا (تكلمت بالانكليزية): شكرا السيد الرئيس على دعوتكم لي مرة أخرى لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن. في غضون ستة أسابيع، وبعد عشرة أعوام، سأترك منصبي هذا وبالتالي فهذه هي المرة الأخيرة التي أتحدث فيها هنا اليوم بوصفي مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وعليه، وبدلا من الخوض في تفاصيل أزمات إقليمية محددة سأغتنم هذه الفرصة لكي أقدم لكم بعض الأفكار للتأمل آخذة في الحسبان تجارب العقد الماضي المضطرب، وأنا أفكر في مستقبل العمل من أجل اللاجئين – ولا سيما في علاقته مع هذه الهيئة، وهي أهم محفل يتم فيه مناقشة قضايا الأمن والسلام – وعلاجها.

لقد قدمت أول إحاطة لي إلى مجلس الأمن قبل ثمانية أعوام. ومنذ ذلك الحين. التقيت بالمجلس مرات عديدة، وإذا كانت سجلاتي دقيقة فإن هذه هي المرة الثانية عشرة. وعبر السنوات ظهرت أيضا قضايا لاجئين على جدول أعمال المجلس بشكل أكثر انتظاما وتواترا. وهذا أمر غني عن البيان. إن طبيعة الحروب المعاصرة، وهي بصفة رئيسية حروب داخلية وطائفية، وكثافتها وأهدافها – لا سيما الطرد الوحشي لمجتمعات بأكملها من مناطق معينة – تعني أن الصراعات اليوم صارت حتما السبب الرئيسي لعمليات النزوح الجماعية. والصراعات الداخلية وتدفقات اللاجئين أصبحت بدورها خطرا يهدد السلام والأمن عبر الحدود في مناطق عديدة.

لقد أصبح اللاجئون والحروب مرتبطين بشكل وثيق أكثر من أي وقت مضى. لقد كانت إحاطتي الأولى للمجلس في عام ١٩٩٢، عندما أدى التفكك العنيف ليوغوسلافيا السابقة إلى تشريد الملايين من المواطنين. لم يكن مألوفا آنذاك مثلما هو مألوف اليوم أن يطلب من ممثل لوكالة إنسانية أن يخاطب مجلس الأمن، وكانت مأساة التطهير العرقي هي التي وضعت وكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – التي تضطلع بمهمة خدمة الشعوب – في بؤرة النقاش السياسي حول الأمن والسلام.

وعبر السنوات، لاحظت التداخل بين المجالات السياسية والإنسانية ينمو ويتطور. ولم أتوقف عن المطالبة بالدعم السياسي للأزمات الإنسانية. لقد كررت مرات لا حصر لها التأكيد على أن العمل الإنساني لا يمكنه إلا معالجة المشاكل السياسية– وليس حلّها – وفكرت كثيرا في العلاقة بين الهيئات الإنسانية والسياسية. وكان تقليص الفجوة بين المصالح الملحة والمؤثرة غالبا للشعوب الأكثر ضعفا وحرمانا في العالم وبين الشواغل المشروعة للدول هو الموضوع الحاسم طوال العقد من الزمان الذي قضيته في مفوضية شؤون اللاجئين.

لذلك فإن السؤال الأساسي بالنسبة لي اليوم هو: ما الذي يحتاجه اللاجئون من مجلس الأمن، وما الذي تتوقعه وكالة شؤون اللاجئين من الهيئة المسؤولة عن معالجة مشاكل الأمن والسلام حتى تتمكن من أداء مهمتها الأساسية وهي توفير الحماية الفعالة للاجئين وإيجاد حلول دائمة لمشاكلهم؟

وأود أن أسهب هنا بعض الشيء وأن أقدم مقترحات محددة في مجالين رئيسيين: عمليات السلام وبناء السلام، ولأبدأ بعمليات السلام.

كما قلنا مرات عديدة، لقد تغيرت طبيعة الحرب، ولكن يظل مفهوم عمليات السلام قائم على الافتراض بأن الحروب تتم عبر حدود واضحة المعالم. وعلى الرغم من المناقشات حول مناهج أوسع تظل عمليات السلام قائمة على أساس البلد ولا تعكس الطابع الداخلي أو الطابع الإقليمي لكثير من الحروب الحالية. ولعلكم تقدرون في المجلس أننا في مفوضية شؤون اللاجئين نسأل أنفسنا مثل هذه الأسئلة بوصفنا وكالة تتعامل بالتحديد مع حركات الانتقال القسري للسكان عبر خطوط صراع غير محددة وعبر حدود الدول.

إننا نرسل موظفينا، لتقديم الإغاثة الإنسانية وهم غير مسلحين - إلى أماكن عمل خطرة ومعزولة. لقد أصبحوا مستهدفين بشكل متزايد كما شهدنا في أحداث أيلول/سبتمبر المفزعة في ”أتامبوا“ و ”ماسينتا“ حيث تعرض موظفونا للهجوم والقتل بشكل وحشي. إن الفجوة الزمنية بين بداية الأنشطة الإنسانية وبداية عمليات السلام تظل آخذة في الاتساع. وأخيرا، وليس آخرا بالطبع، أصبحت حركات التروح القسرية للسكان في أماكن عديدة، مثل تيمور الشرقية وغينيا وليبريا، السبب والطريق المؤدي إلى الانعدام الخطير للأمن والاستقرار بينما لا يتم سوى النذر الضئيل لمعالجة المشكلة، وكما لو كنا لم نتعلم شيئا من دروس شرق زائير السابقة.

هذا هو وضع يثير قلقي بشدة. وفي أغلب مناطق العالم التي تستدعى فيها مفوضية شؤون اللاجئين وشركاؤها في العمل الإنساني للخدمة تكون آليات معالجة مشاكل الأمن بطيئة الحركة وغير متماسكة وغير مهيئة للنوعية الجديدة من الصراعات هذه. وفي أماكن عديدة لا يكون هناك حتى وجود لها. ومن بين أكثر ذكرياتي وضوحا أجد عملية الإنقاذ التي قمنا بها في زائير السابقة عام ١٩٩٦. فعندما فشل نشر جميع القوات الدولية اضطر موظفونا للذهاب والبحث عن اللاجئين المبعثرين والجائعين والمذعورين في الغابات الممطرة في ذلك البلد الشاسع، وكان ذلك سيرا على الأقدام في بعض الأحيان.

إنني أدرك الصعوبات من الناحية السياسية والعسكرية ومن ناحية الموارد، ولكن هناك بضعة نقاط أود التعرض إليها وبعض المقترحات التي أود تقديمها في هذا الصدد. دعوني أصر أولا وقبل كل شيء على الحاجة إلى المبادرة بعمليات سلام وتنفيذها بشكل أسرع بكثير. إن قضية التوقيت، بصراحة، هي قضية لم تتم معالجتها بشكل مرض من قِبَل الحكومات. إننا نعلم أن عمليات السلام ستكون حتما أبطأ من رد الفعل الإنساني. وفي حالات الطوارئ الخاصة باللاجئين، ستظل المفوضية ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة تعمل على خطوط الجبهة - خاصة منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الغذاء العالمي - ومنظمة الصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية، ستظل هي الأولى في التحرك في الميدان. ولكن إذا كانت هناك حاجة إلى دعمها في هذا المسعى فيتعين علينا أن نفعل كل ما باستطاعتنا لتقليص الفجوة بين نشر موظفي الإغاثة الإنسانية وبين تنفيذ أية تدابير أمنية داعمة. وبدون ذلك ستكون التكلفة باهظة، كما برهنت لنا العواقب المأساوية للتقاعس الذي حدث في أزمات البحيرات الكبرى المتوالية، على سبيل المثال، أو في أعمال القتل الأخيرة في إندونيسيا وغينيا.

لقد أصبحنا نحن في المفوضية معتادين على أن نُطالب بمواجهة حالات طوارئ خاصة باللاجئين قبل وقوعها ببضعة ساعات فقط. وليس لدينا اختيار، فالتأخير في عملنا يعني حتما خسائر في الأرواح. ولذلك قمنا منذ عام ١٩٩٢ تدريجيا بإقامة أنظمة للاستجابة السريعة لحركات نزوح السكان المفاجئة والجماعية. وترتكز هذه الأنظمة بصفة أساسية على مفهوم الموارد الاحتياطية التي

يمكن تعبئتها وإرسالها للميدان خلال ٧٢ ساعة – الموظفون والمعدات والبضائع والأموال.

ومع ذلك، فلقد تغيرت البيئة بشكل سريع منذ عام ١٩٩٢. فزاد الضغط السياسي من أجل حلول سريعة لمشاكل اللاجئين، ويوجد عدد متزايد من الأطراف الفاعلة العاملة بالمجال الإنساني، بما فيها الحكومات ذاتها في بعض الأحيان. ولقد أثبتت أزمة لاجئي كوسوفو في العام الماضي أنه كان يتعين علينا إعادة تكييف أنظمة الاستجابة في حالات الطوارئ الموجودة لدينا لتتناسب مع حيز إنساني جديد وأكثر ازدحاما، والمجال الذي نركز عليه بوجه الخصوص هو تحسين قدرتنا على معالجة حالات طوارئ اللاجئين في وقت قصير للغاية.

مع ذلك، فمهما كانت السرعة والفعالية اللتان تعبئ بهما وكالات العمل الإنساني مواردها ستظل استجابتها غير كافية، إلا إذا أصبحت البيئة التي تعمل فيها آمنة. إنني أتحدث عن أمن الموظفين، ومن وجهة نظر مفوضية شؤون اللاجئين عن أمن اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم.

يوجد اليوم إدراك متزايد بأن وكالات العمل الإنساني لا يجب أن تترك في عملها تواجه وحدها حالات صعبة وخطيرة. السؤال هو: كيف نضمن ذلك؟ لقد تحدثت مرارا – في هذه القاعة أيضا – عن الحاجة للنظر في خيارات مختلفة: ليس فقط في حفظ السلام بمفهومه الشامل ولكن أيضا في تدابير تهدف بصفة خاصة إلى دعم القدرة المحلية على إنفاذ القانون.

وأصر على كلمة ''الدعم'' هذه. وهذا مفهوم أساسي، ويعني العمل الجماعي، مقارنة بالتدخل المباشر. وأشير أيضا إلى حالات خاصة جدا، لا سيما مناطق الحدود غير الآمنة في مواقع اللاجئين وحولها. وأفكر في إجراءات بسيطة نسبيا: مساعدة الجهاز القضائي؛ وتدريب الشرطة والجيش؛ ودعم الشرطة بالسوقيات ووسائل الاتصال؛ وإذا ما دعت الضرورة نشر ضباط اتصال للعمل كمنسقين ومستشارين. ولدينا بعض هذه البرامج – وهي تعمل بصورة معقولة جدا – في منطقة غرب تترانيا التي تستضيف لاجئين من بوروندي ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحتاج إلى دعم المجلس في برامج مماثلة في مناطق حساسة أخرى: في غينيا، على سبيل المثال، حيث طلبت حكومتها تعاونا دوليا لمعالجة مشاكل الأمن في المناطق المتاخمة لليبريا وسيراليون.

وقد كانت استجابة الحكومات لمفهوم وضع سُلّم للخيارات لتحسين الأمن المحلي في المناطق التي يقطنها اللاجئون إيجابية للغاية، ولكنها ظلت حتى الآن في الحيز النظري. وهناك حاجة عاجلة إلى أن نتخذ إجراءات لتشغيلها وتنفيذ تدابير ملموسة يمكن التنبؤ بها، على سبيل المثال نشر موظفين للأمن الإنساني. وينبغي أن نعرف ما هي المساهمات التي يمكن أن تتيسر من النواحي البشرية والمادية والمالية، ومرة أخرى، مدى سرعة توفرها.

لقد ظللت أصر حتى الآن على اتخاذ إجراءات أمنية متوسطة، لأنني أعرف أن حفظ السلام في معظم الحالات يكون ببساطة خيارا غير واقعي. ولكنني أؤمن أيضا بأن الفترة الانتقالية التي بدأت بنهاية الحرب الباردة لم تنته بعد، وأن صراعات جديدة أو متجددة ستشتعل في مختلف المناطق، وأن على المجتمع الدولي أن يحافظ على السلام بعد التوقيع على اتفاقات هشة لوقف إطلاق النار. ولذا فإن حفظ السلام سيظل ضروريا. ولكن لكي يظل ذا صلة بالواقع فلا بد أن يتكيف مع البيئة الجديدة ويصبح أكثر فعالية.

نحن في مجتمع المساعدة الإنسانية رحبنا بمبادرة الأمين العام كوفي عنان، بإجراء استعراض متعمق لعمليات

السلام. وظللنا من أكثر الناس توقا لدعم التقرير (S/2000/809) الذي قدمه الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام برئاسة السيد الأخضر الإبراهيمي، ونشارك بنشاط شديد في المناقشات الخاصة بتنفيذه. فالتقرير هام للغاية وشجاع في محاولته أن يناقش بصورة شاملة وفي سياق أوسع الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تفي بمهمتها الأساسية المتمثلة في المساعدة على صون السلم والأمن.

ولكن من منظور تنفيذي أكثر تحديدا للمساعدة الإنسانية، يتسم التقرير بصلة وثيقة للغاية بمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وشركائها، لا سيما وأنه يحدد بضعة أهداف ستوفر، إن تحققت، دعما بالغ الأهمية للعمل الإنساني. فهو يشدد على ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في الاستجابة للأزمات؛ ويعطي أولوية للإسراع بإيفاد بعثات تقصي الحقائق إلى الميدان. ويشدد على أهمية تحديد الحلول مبكرا ومتابعتها؛ ويركز كثيرا على الوجود الميداني. وتلك جوانب بالغة الأهمية في التقرير ظلت مفوضية شؤون اللاجئين تدافع عن أهميتها طوال السنين. وهي أيضا، بالمناسبة، عناصر أساسية لأي انتشار إنساني. وهي تدل بوضوح على أواصر النسب، إذا جاز لي أن أسميها كذلك، القائمة بين العمل الإنساني وعمليات حفظ السلام، والحاجة إلى تحسين علاقتهما ودعمهما المتبادل.

وللمفوضية السامية لشؤون اللاجئين والوكالات الإنسانية الأخرى برامج كبيرة في مناطق ما بعد الصراع، حيث يكون حفظ السلام أمرا حيويا: ولنفكر في البوسنة، وكوسوفو، وتيمور الشرقية، وهذا قليل من كثير. وبدون حفظة السلام ما كنا نستطيع أن نعمل ولن نستطيع مواصلة العمل بصورة فعالة في تلك المناطق. ومن ناحية أخرى، يسرني أنه في مناقشات مفهوم التقييمات الأولية، قد تم الاعتراف بالدور الذي أدته ويمكن أن تؤديه الوكالات الإنسانية الموجودة في الميدان. ومن المهم للغاية النظر إلى تلك الوكالات باعتبارها تكمل عمليات السلام ليس فقط كجهات أخرى فاعلة تصادف أنها تعمل في نفس المناطق. وفي الإحاطة التي قدْمتُها إلى مجلس الأمن في عام ١٩٩٢، قلت إن العمل الإنساني أصبح يرتبط ارتباطا ديناميا بحفظ السلام وصنع السلام. وعندها كنا نتعلم دروسا هامة من تعاوننا الوثيق مع قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة. ويسرني أن الأمم المتحدة تحاول الآن أخيرا جعل هذا المفهوم حقيقة ملموسة.

ولكني إذ لا أتكلم من وجهة النظر الإنسانية فحسب، بل أيضا من وجهة نظر اللاجئين، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأذهب إلى ما وراء استنتاجات تقرير فريق الإبراهيمي. فلننظر إلى غرب أفريقيا، على سبيل المثال. هناك، كما يعلم الأعضاء، هجمات عبر الحدود في غينيا وليبريا في مناطق استضافة اللاجئين - بل بسبب وجود اللاجئين. ولكن فيما وراء حدود سيراليون، لا يوجد وجود للمجتمع الدولي، بين نصف مليون لاجئ، سوى الوجود الإنساني، لأن ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، تقتصر، بالطبع، على سيراليون. ولكن العاملين في المجال الإنساني لا يتعرضون لخطر كبير في مناطق حدود ليبريا وغينيا فحسب، بل أيضا لخطر حقيقي جدا من أن صراع سيراليون سينتشر، وأن تدفقات اللاجئين ستكون إحدى منافذ ذلك الانتشار. وبعبارة بسيطة، قد يتحول الصراع إلى صراع إقليمي ولكن الاستجابة ما زالت قائمة على أساس البلد.

أفهم بالطبع أن توسيع حفظ السلام إلى ما وراء حدود البلد يفرض العديد من العقبات السياسية ومشاكل الموارد. وسيراليون نفسها مثال جيد للصعوبات التي تواجهها عملية كبيرة في منطقة ذات أهمية استراتيجية منخفضة نسبيا، مع احتمالات غير موثوقة ومخاطر كبيرة. ولكن مسألة انعدام الأمن التي تطفح عبر الحدود من بلدان يدور فيها الصراع

وتؤثر بصفة خاصة على مناطق استضافة اللاجئين ينبغي دراستها وتضمينها في الاستراتيجيات الخاصة لمثل هذه العمليات.

وغرب أفريقيا مثال ينطبق على الموضوع، ولكن الأمر أوسع وأخطر بوجه خاص في أفريقيا. فصراعات بوروندي والكونغو وأنغولا، على سبيل المثال، تثير مشاكل مماثلة. وأود هنا أن أتقدم باقتراح. هل يمكن، في حالات تدفقات اللاجئين التي قد تصبح ناقلة لعدم الاستقرار، أن يمنح حفظة السلام ولايات خاصة للرقابة عبر الحدود - أي مراقبة المناطق التي تستضيف اللاجئين فيما وراء حدود البلد الذي يعمل فيه حفظة السلام أولئك؟ وبالطبع ينبغي أن توافق البلدان المستضيفة للاجئين، ولكن ذلك سيكون في مصلحتها لأن هذا المفهوم الموسع لحفظ السلام يمكن أن يعالج بعض شواغلها من حيث الأمن والاستقرار.

ولو أننا حصلنا على ذلك الشكل من الدعم، مثلا، في تيمور الغربية، فربما أمكن تجنب أحداث أيلول/سبتمبر الماضي المأساوية. وربما كان هذا الترتيب مجديا أيضا في شرق زائير السابقة فيما بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٦؛ وربما أمكن تفادي العنف وعدم الاستقرار الذي تلا ذلك.

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى المجال الهام الثاني الذي أود التركيز عليه: وهو بناء السلام. وقد ظللنا منذ سنين نقول إنه ما لم يكرس المزيد من الاهتمام لترسيخ المؤسسات والمجتمعات بعد الصراع، لن يستقر السلام. وبالطبع، للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين مصلحة خاصة جدا في هذه العملية بسبب مهمتها المتمثلة في ضمان عودة اللاجئين إلى ديارهم واستقرارهم بسلام وكرامة. وقد خضنا تجارب صعبة جدا في البلدان الخارجة من الصراعات، مع وجود أعداد كبيرة من الأشخاص العائدين واضمحلال الموارد سريعا بعد انحسار حالات الطوارئ، كما حدث في رواندا وليبريا والبوسنة، على سبيل المثال لا الحصر.

وإن التركيز على بناء السلام يجعل تقرير فريق الإبراهيمي كاملا حقا. ولكن، مرة أخرى، ينبغي أن نتحول إلى الجانب التنفيذي وأن ننظر كيف يمكننا أن نكون شاملين في العمل مثل شمولنا على الورق. وسأتكلم، مرة أخرى، من منظور وكالة الأمم المتحدة للاجئين. إن مشكلتنا، كما قلت مرارا وتكرارا، هي أننا لا نملك الموارد، ولا الخبرات في الواقع، لإدارة برامج إنمائية. ثم إن وكالات التنمية تتباطأ في المجيء بمجرد انتهاء حالات الطوارئ. وهناك فجوة بين حالة الطوارئ، والأنشطة الإنسانية القصيرة المدى وتنفيذ برامج متوسطة الأجل وأخرى بعيدة الأجل للتنمية وإعادة التعمير. وخلال تلك الفجوة، يمكن للمجتمعات أن تنحل مرة أخرى بسهولة شديدة، وأن يبدأ الصراع من جديد.

وقد بذلت جهودا شخصية لتنسيق مبادرة مشتركة مع شريكين أساسيين في التنمية الدولية مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أي - البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أصبحت هذه المبادرة التي تم تدشينها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ تحت رعاية معهد بروكينغز، تعرف باسم عملية بروكينغز.

وكنا نهدف بصفة خاصة إلى سد الفجوة في التمويل، والفجوة في المسؤوليات والعمليات. وفي بعض البلدان، شرعنا في تنفيذ مشاريع مثيرة وإبداعية، مثلما حدث مع البنك الدولي في المناطق المتأثرة بالحرب في سري لانكا. وفي مناطق أخرى، مثل سيراليون، تقدمنا باقتراحات لمشاريع رائدة تشارك فيها الوكالات الثلاث. ونعكف الآن على دراسة الفرص في أماكن أخرى، احتمال في بوروندي، إذا ما تم فيها تنفيذ اتفاق للسلام في نهاية الأمر. ومن جانبنا، بذلنا جهدا كبيرا، وإن كان تجاوب

الحكومات والمنظمات ضعيفا، كما أن جمع الأموال لصالح الأنشطة بعد انتهاء الصراعات لا يزال ممارسة صعبة وغير مضمونة النتائج. وأود أن أبلغ المجلس بأنني أشعر بخيبة الأمل نتيجة التجاوب المحدود مع عملنا في هذا الميدان.

وبالنسبة لنا في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، فإن بناء السلام ليس مفهوما تجريديا. فنحن نرى الاحتياجات الملموسة، والماسة في بعض الأحيان، للعائدين في المناطق المدمرة أو في المناطق التي لا يزال سكانها المحليون منقسمين بشدة. ونقوم بواجبنا في تلبية تلك الاحتياجات. وخلال الثمانينات، شرعنا في "مشروعات العائد السريع" لإعادة التوطين الطارئ في مناطق العودة. وفي بعض الأماكن، وجهت إلينا انتقادات بتجاوز حدود مهمتنا، ولكن في بلدان مثل رواندا، مثلا، هل كان بوسعنا أن ننسحب بينما لا يزال العائدون يعيشون تحت أغطية من البلاستيك؟ والمدارس لا سقف لها، ولا كتب، ولا مدرسين؟

ونحن الآن نستكشف مجالات جديدة، وبخاصة في مضمار تعزيز التعايش بين سكان المجتمعات المحلية، كخطوة أولى نحو المصالحة. وقد بدأنا مشروعا رائدا في مناطق العائدين في رواندا والبوسنة أسميناه تخيل التعايش، ويتكون أساسا من تقديم الدعم للأنشطة الصغيرة للمجتمعات المتداخلة الأعراق ذات العائد، والتي نود أن نبني عليها أنشطة أخرى تخدم المجتمع مثل – الرياضة والمسرح والثقافة، والحوار. هذا هو أحد النهج الابداعية التي ننتهجها. إلا أن أثرها، مرة أخرى، سيكون محدودا، ما لم يتوفر لها مزيد من الجهود السريعة والشاملة لبناء السلام على مختلف المستويات.

وثمة مسألة أخرى هامة أود أن أتناولها قبل أن أختتم كلامي، وهي مسألة نزع السلاح، والتسريح والدمج. إن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تدرك بصورة خاصة أن نزع السلاح، والتسريح والدمج يسهم في تهيئة بيئة آمنة للاجئين العائدين إلى ديارهم. وما من شك في أن نزع السلاح والتسريح والدمج من بين المجالات التي تتوقع فيها المفوضية عملا أكثر حسما من مجلس الأمن. وبرامج نزع السلاح والتسريح والدمج بما تنطوي عليه من إمكانيات كبيرة، والعراقيل التي تقوض تلك الإمكانيات، إنما تعكس كافة تناقضات بناء السلام.

وأنا أرى أن ثمة مشكلتين ينبغي التصدي لهما على وجه الخصوص: أولا، وجوب توضيح أدوار ومسؤوليات جميع المعنيين بالأنشطة ذات الصلة بترع السلاح والتسريح والدمج؛ وثانيا، لا بد من تركيز أكبر على إعادة الدمج، لأن الجنود متروعي السلاح والمسرحين إن لم تتح لهم الفرص لكي يكون لهم مستقبل، فسوف يعودون إلى الأنشطة العسكرية الأكثر فائدة بالنسبة لهم. وهذه ليست بالمسائل الصغيرة. وما لم نعالجها بجدية، فلن نحرز تقدما كبيرا في هذا المجال الهام.

ولقد أثبتت الأعوام العشرة الأخيرة، أنه ما لم يكن العاملون في المجالات الإنسانية جزءا من نهج سياسي وأمني شامل، فإنهم يواجهون المخاطر، وتقل فاعليتهم، وربما يزيدون من تفاقم الأزمة الإنسانية. وما ينبغي أن نقيمه، على مستويات مختلفة، هو ما يمكن أن نسميه "الشراكات الأمنية من أجل اللاجئين" – مشاريع مشتركة بين الدول التي تستضيف اللاجئين، والدول التي تبدي استعدادا لتوفير الموارد، والمنظمات الإنسانية مثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. وفي إحاطتي الإعلامية اليوم، تناولت الوسائل العملية لتعزيز مثل هذه الشراكات: باحتواء انعدام الأمن المرتبط بأزمات اللاجئين، وتحسين عمليات السلام والتركيز بحسم أكبر على بناء السلام. ومن خلال الشراكات الأمنية، يمكننا، معا، أن نهيئ بيئة أمنية أفضل، تتوفر فيها الحماية

للاجئين وتكون الحلول أكثر فعالية. وهذه مهمة ضرورية، وإن كانت شديدة التعقيد.

ويتمتع خلفي، المفوض السامي المنتخب رود لوبرز، بالخبرة والمكانة لمواصلة العمل بالاندفاع والشجاعة والإبداع. وأثق بأن مجلس الأمن سيقدم له الدعم المستمر والقوي الذي تمتعت به في نفس هذه القاعة خلال السنوات العشر الماضية، ذلك الدعم الذي أود أن أعرب مرة أخرى عن عميق امتناني الشخصي إزاءه. وأفعل ذلك أيضا نيابة عن زملائي، وعن كافة الذين اجتثوا من مناطقهم ممن يعملون معهم في بعض من أخطر المناطق في العالم. وأرجو مواصلة مساعدتهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيدة أوغاتا على الإحاطة الإعلامية الشاملة والشيقة التي وافتنا بها.

السيد كاننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): لأن هذه هي الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي تقدمها السيدة أوغاتا إلى مجلس الأمن، أود، بداية، أن أثني عليها لقيادتها والتزامها خلال السنوات الصعبة والمضطربة في التسعينيات. لقد أدارت عمل منظمتها باقتدار خلال الاضطرابات في شمال العراق، والبلقان، ورواندا، وتيمور، وأزمات أخرى. وبفضل جهودها، حظيت بامتناننا، وبفضل التزامها ونجاحاتها، نالت عميق احترامنا.

وفي السنوات الأخيرة، طُلب من مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، أكثر من أي وقت مضى، الاضطلاع بمسؤوليات ضخمة في الاستجابة لاحتياجات أعداد كبيرة من اللاجئين وغيرهم، بمن في ذلك النازحون داخليا ممن وجدوا أنفسهم في خضم الصراع. ونحن نقدر، ودائما، تعقيباتها المتعمقة التي أدلت بها اليوم حول التحديات الكبيرة التي ما زالت تواجه المفوضية، ومجلس الأمن، والأمم المتحدة برمتها.

وإننا نحيي السيدة أوغاتا على شجاعتها في تحدي أولئك الذين يتسببون في الصراع، ويرفضون إحلال السلام، ويواصلون خلق الصعوبات لمواطنيهم في العودة إلى ديارهم، وينتهكون حقوق الإنسان بالنسبة للاجئين أو لشعوبهم. لقد اتخذت موقفا صارما ولم تخش أن تتحدث باسم السلام والمصالحة. وإن السيدة أوغاتا تخلّف معيارا ساميا، ومثلا للشجاعة والالتزام والتصميم، مما يمهد السبيل للمستقبل.

وقد عالجت السيدة أوغاتا مسألة النازحين داخليا. وأكدت المفوضية استعداها لأن ترتقي إلى المستوى المطلوب وأن تلبي النداء حيثما يطلب منها ذلك، كما حدث في البلقان، وأنغولا، وإريتريا. وإنني أثني عليها لجهودها من أجل تخفيف أوجه الإجحاف التي يتعرض لها النازحون داخليا، في النظام الدولي.

لقد أثارت المفوضية، في حقيقة الأمر، اهتمام المجتمع الدولي للاستجابة للمتطلبات الإنسانية لعصرنا هذا. إلا أنها ليست طرفا مستقلا - بل هي منظمة تعتبر كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أطرافا رئيسية فيها، ومهمتنا الجماعية أن نتأكد من أن المفوضية ستضطلع بمسؤوليات ولايتها لحماية اللاجئين وتوفير حلول دائمة لهم. ولكي تفعل ذلك، يتعين على المفوضية أن تحدد أولوياتها وأن تستخدم مواردها على أفضل صورة. ولكن ثمة التزام على الدول الأعضاء بأن يوفروا التمويل الكافي للمفوضية حتى يتسنى للاجئين أن ينالوا ذلك القسط من العناية والحماية الذي يستحقونه. ونحن لا يمكننا أن نعتبر المفوضية مسؤولة إذا لم يضاعف المانحون من سخائهم.

ولعل من الأهمية القصوى بمكان، أن نمضي قدما في كفالة الأمن لكل من اللاجئين والعاملين في المجالات الإنسانية. فمن غير المقبول أن يصبح العاملون في المجالات الإنسانية أهدافا للأطراف المتصارعة في محاولاتها لاستغلال

المساعدة الإنسانية سياسيا أو تعطيل وصولها. ومن غير المقبول ألا يكون لدينا آليات أفضل لتخفيف شدة ضعفهم في وجه الاعتداءات والتخويف، ومن غير المقبول أن يقوم أمراء الحرب والحكومات الفاسدة بتوجيه المساعدة الإنسانية.

لقد قرأنا باهتمام تقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر عن أمن موظفي الأمم المتحدة، ونرحب بالمناقشة المرتقبة للتوصيات. إن مقتل أربعة موظفين من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تيمور الغربية وفي غينيا مؤخرا، ليذكرنا جميعا بأن الدول هي المسؤولة عن ضمان الأمن الجسدي للعاملين في المساعدة الإنسانية وممتلكاتهم. وحين يحدث أي اعتداء فلابد أن تجري الدول تحقيقا وتقدم المسؤولين إلى العدالة.

والإسهام الهائل من البلدان المستضيفة للاجئين، وأغلبيتهم في البلدان النامية، لم ينل الاعتراف والتقدير الكافيين. وأثر ذلك على بلدانهم ومجتمعاتهم وديارهم وبيئتهم يفوق أي قياس. وقد آن الأوان لأن نحدد بصورة جماعية كيفية تحسين مساعدتهم.

نقطة أخيرة، هي أن الولايات المتحدة تظل على قلقها إزاء حماية الجماعات الضعيفة بين اللاجئين. وبوجه خاص فإن الاعتداء البدني الجنسي على اللاجئات والأطفال يظل مشكلة منتشرة على نطاق واسع، خاصة حين يجبرن على الفرار من ديارهن دون أزواجهن وآبائهن. وخلال اجتماع مجلس الأمن في الشهر الماضي بشأن المرأة والسلام والأمن، حث الأمين العام، كوفي عنان مجلس الأمن على أن يبذل كل ما يستطيع لسماع صوت المرأة على قدم المساواة مع الرجل في مسائل السلام والأمن. وهذا يشمل الحماية باعتبارها عنصرا هاما من عناصر الحصول على التزام إنساني أوسع لأشد الفئات ضعفا في زمن الصراع. وأعرب مجلس الأمن عن هذا القلق في الأسبوع الماضي عندما اعتمد أول قرار بشأن المرأة والسلام والأمن.

اختتم بالقول إن حكومتي ترحب ترحيبا حارا باختيار رود لوبير مفوضا ساميا جديدا. فخبرته وسمعته والتزامه بالقضايا العالمية تجعل اختياره ممتازا لمواصلة قيادة السيدة أوغاتا المرموقة.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أبدأ بالإشادة التي تستحقها السيدة أوغاتا بجدارة وأعرب عن امتناننا لأنشطتها وهي ترأس مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ونشيد بالتزامها الشخصي بخدمة اللاجئين، وبإرادتها التي لا تتزعزع للدخول في حوار بناء مع كل الدول، الأمر الذي يثبته حضورها إلى طاولة المجلس ١٢ مرة. كما نحيي طاقتها على قيادة منظمتها وحسن تكيفها مع الواقع والاحتياجات الراهنة.

وللأسف فقد تميز عقد التسعينات بتدفقات كبيرة للاجئين كانت أحيانا تدفقات ضخمة في فترات قصيرة للغاية. ووضعت المفوضية أمام اختبارات أليمة ولكن السيدة أوغاتا نجحت في كل مرة في إثبات تصميمها وطاقتها التي لا تكل، لقد قدمت سيدتي أوغاتا أفضل صورة ممكنة للأمم المتحدة، ونحن نشكرك على ذلك.

لن أكرر المسائل التي تناولتها في بياني أمام الجمعية العامة قبل أيام قلائل باسم الاتحاد الأوروبي. وأقتصر على تعليقات قليلة على الموضوع الذي طرحته السيدة أوغاتا قبل قليل وهو: الصلة بين الصراعات واللاجئين. فهذا هو لب المشكلة التي لا مناص لنا من معالجتها في هذه القاعة.

وللأسف فقد أصبحت الصراعات تستعصي على العلاج أكثر من أي وقت مضى، من غير التعامل بصورة مباشرة مع محنة اللاجئين. فالأحداث في رواندا وما تلاها في القسم الشرقي من زائير السابقة، والتي ناقشناها قبل بضعة

أيام تدل على الصلة الوثيقة، والمهلكة في الغالب، بين الصراعات واللاجئين. بل وما يبعث على زيادة القلق أن تلك الأحداث أظهرت آثار التقاعس عن اتخاذ الإجراءات، أو اتخاذ إجراءات غير ملائمة من جانب المجتمع الدولي.

المشاكل تنشأ. ولا يقتصر الأمر على وقوع اللاجئين ضحايا للصراعات بل إن الأطراف المتحاربة تستخدمهم لتحقيق أهدافها السياسية والعسكرية. وثمة مثالان يبينان هذه الظاهرة. المثال الأول هو أن المحاربين يختلطون مع اللاجئين المدنيين الحقيقيين للتخفي وراءهم، واستخدام اللاجئين دروعا، بينما يواصل المتقاتلون أنشطتهم المسلحة. وهذا هو الذي حدث في شرق زائير فيما بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٧ مع القوات الرواندية المسلحة السابقة وميليشيات إنتراهاموي. وهذه حالات معلومة بصفة خاصة. ومن واجب المجتمع الدولي أن يفصل، كما نقول بالفرنسية، الحبوب من القصل. وإلا فسيتحمل اللاجئين ثمن الانتقامات من المقاتلين، مثلما حدث بصورة صارخة في شرق زائير

وهنالك عدة إمكانيات تشمل الحلول الوسطية التي اقترحتها السيدة أوغاتا عدة مرات كإنشاء فريق مراقبين أو استخدام الشرطة الدولية. ونكون ممتنين للسيدة أوغاتا إذا تقدمت بأي تعليقات أخرى عن هذا الموضوع الذي يبدو لنا ذا أهمية خاصة.

والمثال الثاني هو إن المقاتلين يبقون اللاجئين تحت سيطرهم للحيلولة دون استقرار الأوضاع ومنع المصالحة الوطنية. وهم يفعلون هذا لأغراض سياسة. وهنا أشير بوجه خاص إلى الحالة في تيمور الغربية حيث تتحكم الميليشيات المنادية بالاندماج في مخيمات اللاجئين. والأمر متروك للبلد المضيف لأن يمنع، بمساعدة المجتمع الدولي عند الضرورة، الفصائل المسلحة من استخدام اللاجئين أدوات لهم مضحين باللاجئين وبالسلام. وبعثة مجلس الأمن التي سافرت لتوها إلى تيمور لها هدف واحد هو مساعدة السلطات الإندونيسية على إيجاد حل سريع ونهائي لهذه المشكلة في تيمور الغربية.

وفي ضوء هاتين الملاحظتين تثار مسألة موقع مخيمات اللاجئين. وهذه قضية أساسية. فكلما كانت المخيمات أقرب إلى الحدود زاد ضعفها أمام الهجمات والانتقام، وزاد تلاعب الفصائل العسكرية السياسية بها. ويتبين من حالة اللاجئين في تنزانيا وغينيا هذه الأيام مدى وعورة وخطورة هذه المشاكل.

فاللاجئون عبء ثقيل للغاية على البلدان المضيفة. ووجودهم يمكن أن يوجد أو يحدث عناصر مزعزعة للاستقرار بحجة التوازن العرقي أو الاستنزاف الشديد للموارد الطبيعية. وقد رأينا هذا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونراه الآن في غينيا والكونغو (برازافيل). وأشير بوجه خاص إلى أن العبء الذي تتحمله غينيا من حيث نسبة عدد اللاجئين إلى مجموع السكان هو أثقل عبء في القارة الأفريقية برمتها.

إن المجتمع الدولي لم يبد تضامنه بالقدر الكافي أو بالسرعة الكافية مع البلدان المضيفة. فهو غير مهتم فعلا بمحنتها حين تتردى الأوضاع بصورة خطيرة. إن الإجراءات الوقائية ضرورية ولكنها في الأغلب غير كافية مع الأسف.

كما أنتقل الآن إلى عودة اللاجئين التي هي معيار هام للنجاح الفعلي في أي عملية سلام وعودة الأوضاع الطبيعية. ومن أمثلة ذلك الحالة في منطقة البلقان الغربية. فقد أحرز فيها تقدم وللأسف لا يزال التقدم غير كاف بدرجة عالية. فأعداد ومعدلات عودة اللاجئين، خاصة بالنسبة لمناطق الأقليات، تظل أدنى مما كنا نرجوه. وذلك يوضح أن التعايش السلمي وإنشاء نظام ديمقراطي متعدد الأعراق لم يصلا بعد إلى النقطة التي يمكن عندها تحقيق العودة الآمنة

لكل اللاجئين إلى ديارهم. هل لنا أن نشير إلى أنه ما زال هناك ٠٠٠ ٥٠٠ لاجئ صربي تقريبا في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية؟ وعودة اللاجئين الصربيين إلى كوسوفو على وجه الخصوص، من المؤكد أنها ستمثل بادرة ملموسة على تخفيض دائم للتوتر وعلى بلوغ هدف المجتمع الدولي بأكمله - ألا وهو بناء كوسوفو متعددة الطوائف تنعم بالسلم والديمقراطية. ونأمل أن تيسر التغيرات السياسية في بلغراد سرعة العودة إلى الأوضاع الطبيعية في هذه المنطقة من أوروبا التي دُمرت بالغ التدمير.

وملاحظتي الأخيرة تتعلق بضمان أمن المواطنين الإنسانيين. وشأني شأن السفير كننغهام، أود أن أؤكد على الأهمية التي تعلِّقها فرنسا على هذه المسألة. ونظرا إلى طبيعة الصراعات، وحقيقة أن اللاجئين قد تحولوا إلى أدوات، فمن المؤسف أن الموظفين الإنسانيين يصبحون في أحيان كثيرة أهدافا لأن الأطراف المتناحرة ترى ببساطة أن الأعمال الإنسانية تحول دون تحقيق أهدافهم السياسية والعسكرية. وإن مقتل ثلاثة من موظفي مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في أيلول/سبتمبر في تيمور الغربية، ومقتل أحد العاملين في هذا المكتب في غينيا، إنما يوضح ذلك من جديد وبشكل صارخ.

وينبغي أن يصر المجتمع الدولي إصرارا تاما على معارضة هذه الجرائم. وينبغي تعقب المذنبين ومعاقبتهم إما على أيدي السلطات المحلية إذا ما أمكنها فعل ذلك ورغبت في فعله أو من خلال وسائل دولية أخرى ستتضمن في المستقبل المحكمة الجنائية الدولية.

السيد ليستريه (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): تنتهي رئاسة السيدة أوغاتا لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بعد أيام قليلة. وقد توج عملها بالنجاح. والأرجنتين تود أن تعرب عن عظيم امتنانها إليها لما أظهرته من تفان وطاقة ومهارة ولاضطلاعها بمهمتها بفاعلية وجودة عمل العاملين في هذا المكتب إنما هي من بين أكبر الفوائد الملموسة التي يمكن للأمم المتحدة أن تتيحها للإنسانية اليوم.

أود أن أعلِّق على موضوع معيّن يرتبط ارتباطا وثيقا بحماية اللاجئين. وإنني لأشير إلى ضمان أمن الموظفين الإنسانيين - وهو موضوع تناولته السيدة أوغاتا أيضا في بيانها، كما أنه موضوع أشار إليه متكلمون آخرون وعلى وجه الخصوص ممثلا الولايات المتحدة وفرنسا.

إن عمل هذا المكتب، مثل كل الجهات التي تشارك في المهام الدولية في هذا المجال، تستتبعه دائما مخاطر - وأحيانا مخاطر كبيرة. ومن المؤسف، أن هذه المخاطر زادت عما كانت عليه من قبل، لأن الفصائل المتناحرة في عدد كبير من الصراعات الجارية تتخذ بشكل متزايد من العاملين في مجال المساعدة الإنسانية أهدافا. وما زلنا نرى موظفي الأمم المتحدة يقعون ضحايا وهم يؤدون واجباتهم ويحاولون تقديم المعونة للذين يحتاجون إليها. وفي ٦ أيلول/سبتمبر الأخير، أضيف ثلاثة ضحايا آخرين من المكتب إلى القائمة الكبيرة للضحايا. ونود أن نشيد بأولئك الضحايا الأبرياء وأن نعرب عن تعازينا لأسرهم.

من الواضح أن من بين أولوياتنا توفير الحماية الكافية لموظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها. وبوصفنا أحد أكثر البلدان إسهاما بالقوات والبلد الرائد فيما يتعلق بالمبادرة الإنسانية المعروفة باسم ”الخوذ البيض“، نشارك الجمهورية الأرجنتينية مشاركة كبيرة في توفير هذه الحماية. ولهذا السبب، دعت الأرجنتين الأعضاء إلى تنظيم مناقشة مفتوحة عن هذه المسألة لدى ترؤسنا مجلس الأمن في شباط/فبراير من هذا العام.

وإننا نؤيد الاعتماد الفوري لتدابير الميزانية الانتقالية التي اقترحها الأمين العام في تقريره الأخير (A/55/494)

بشأن توفير الأمن لموظفي الأمم المتحدة. وهذه التدابير تهدف إلى تلبية الضروريات المباشرة جدا في مجال تعزيز ضمان أمن موظفي منظومة الأمم المتحدة في فترة العامين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وفي الوقت ذاته، فإننا ملتزمون بالنظر بالشكل اللازم في الاقتراحات التي سيرفعها الأمين العام بشأن إنشاء هيكل مالي مستقر لضمان أمن العاملين في الأمم المتحدة بدءا بفترة العامين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

ويشير التقرير إلى الصندوق الاستئماني لضمان أمن موظفي منظومة الأمم المتحدة الذي أنشئ العام الماضي ويوضح للأسف أن المساهمات كانت هزيلة حتى الآن. وقد التزم بلدي بالإسهام في هذا الصندوق. وإننا نكرر من جديد الإعلان عن هذا الالتزام ونحث الدول الأخرى على أن تحاول أن تسهم في هذا الصندوق.

ومن الجوانب الأخرى التي علينا أن نعالجها بشكل مواز مع التدابير العملية المقترحة، تحسين الصكوك القانونية لأغراض ضمان أمن العاملين، ودخول نظام روما الأساسي حيز النفاذ، وهو صك سيصدق عليه بلدي بعد وقت قصير، سيمثل خطوة هامة إلى الأمام على طريق الدفاع عن العاملين.

ومن الجوهري في المقام الأول أن نركِّز اهتمامنا على اتفاقية عام ١٩٩٤ المعنية بسلامة موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها، التي دخلت حيز النفاذ في وقت مبكر من العام الماضي، وأصبح عدد الدول الأطراف فيها ٤٥ دولة. وبلدي أيّد تطوير هذا الصك منذ إنشائه لأنه يشكل أحد النماذج المعيارية لتوفير الحماية القانونية للعاملين.

ومن الضرورة الملحّة أن نواصل بذل الجهود لكفالة أن تحترم البلدان التي يضطلع فيها ببعثات إنسانية أو بعثات لمساعدات أخرى، المعايير القانونية التي تتماشى بشكل كامل مع اتفاقية عام ١٩٩٤ وأن تقوم بكل ما في وسعها لتصبح أطرافا في الاتفاقية. وينبغي أن تواصل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة العمل بغية توفير الحماية الكاملة لكل الموظفين في البعثات الذين يعملون في الميدان أو يؤدون مهام في مجال المساعدة الإنسانية.

لقد طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن الأوضاع القانونية لموظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها وأن يدرس على وجه الخصوص نطاق تطبيق اتفاقية عام ١٩٩٤ ويقترح تدابير بديلة لتحسين التغطية التي توفرها هذه التدابير. ومما نفهمه أن الأمين العام سيرفع تقريره في وقت قريب جدا ونود أن نتوجه إليه مسبقا بالشكر على عمله وعلى الأفكار التي سيقترحها.

وبلدي سيواصل تنفيذ التزامه لكفالة توفير الحماية للموظفين. وسننظر دون تحيز في كل الاقتراحات التي سيتقدم بها الأمين العام وسنعمل بنشاط على اعتماد أية تدابير تمنع وتضمن المحاكمة فيما يتعلق بأية أعمال عدوانية منهجية ترتكب في حق موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها والموظفين الإنسانيين، مثل موظفي مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين الذين عانوا من ذلك للأسف في السنوات الأخيرة.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): استمع وفدي باهتمام بالغ للإحاطة الإعلامية التي قدمتها المفوضة السامية للمجلس وأشيد بصدق وقوة بالغة بالطريقة النشطة التي ترأست بها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين خلال فترة بالغة الصعوبة. وهذه الإشادة تقوم على احترام المملكة المتحدة الهائل وإعجابها بشجاعة وتفاني فريق هذا المكتب بأكمله الذي ما زال ضمان أمنه يمثل أحد شواغلنا.

لقد ترأست السيدة أوغاتا هذا المكتب خلال عقد شهد تغيرا ونموا هائلين سواء داخل هذا المكتب ذاته أو

داخل منظومة الأمم المتحدة في مجموعها، والتعامل مع اللاجئين اجتذب دائما أكبر قدر من الاهتمام العام، ومن حقائق الحياة المحزنة أن هذا المكتب يتلقى اللوم عندما تسوء الأمور أكثر مما يتلقى التقدير عندما يحسن أداء مهمة صعبة في ظروف صعبة.

ويشهد عام ٢٠٠٠ الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وهدفها الرئيسي، وهو الحماية الدولية للاجئين، لا يزال هاما الآن كما كان عام ١٩٥٠. وأعتقد أنه من المناسب أن نجتمع تحت رئاستكم، سيدي، حيث أن هولندا هي التي قدمت أول مفوض سام للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهي تقدم الآن المفوض القادم.

ولكن قضية المشردين داخليا تحظى بنفس القدر من الاهتمام الآن. فعدد المشردين داخليا يفوق الآن عدد اللاجئين التقليديين. وهناك اتفاق على أن هذه ليست بالقضية التي ينبغي للمفوضية أن تعمل بشأنها بوصفها الوكالة الرئيسية، ولكننا نتطلع إليها لكي تضطلع بدور بارز في تخفيف محنة المشردين داخليا، الذين يعانون بقدر ما يعاني اللاجئون التقليديون.

وترحب المملكة المتحدة بالمشاورات العالمية التي بدأت المفوضية ممارستها، بغية إنعاش نظام الحماية الدولية، ومناقشة تدابير ضمان الحماية الدولية لجميع المحتاجين إليها. والمملكة المتحدة بوصفها أحد أكبر المانحين والمؤيدين للمفوضية، تتطلع إلى الاضطلاع بدور كامل وبناء في المراحل القادمة للعملية، ونسجل بعناية التحذيرات التي قدمتها لنا اليوم السيدة أوغاتا بشأن جوانب تمويل العملية بأكملها.

ومما يؤسف له أن هذه هي المرة الأخيرة التي تحضر فيها السيدة أوغاتا مجلس الأمن. وقد شهدت، في فترة شغلها منصب المفوض السامي، توسعا مطردا في جدول أعمال المجلس فيما يتعلق بالجوانب الإنسانية. وربما نتصدى الآن، وأخيرا، للتحديات الواردة في تقرير الإبراهيمي، وعلى قاعدة أعرض، للتحديات المتمثلة في تنسيق حفظ السلام، وحقوق الإنسان، والجوانب الإنسانية والإنمائية لأعمال الأمم المتحدة، وهي تحديات وضعتها بصفة مستمرة أمام أعيننا، ثم طلبت إلينا اليوم، مرة أخرى، أن نتصدى لها على نحو فعال.

وأود أن أتناول مجرد بضع نقاط من البيان الذي أدلت به اليوم.

النقطة الأولى هي غرب أفريقيا، وتركيزها على سيراليون وعبر الحدود من سيراليون. ونهتم اهتماما كبيرا - كما فعلت بعثة مجلس الأمن إلى المنطقة - بأمن تدفق اللاجئين هذا، علاوة على الجوانب الإنسانية له. وسندرس بتدقيق شديد في الاقتراح الذي تقدمت به، وهو اقتراح يدل على شجاعة كبيرة في ضوء النهج التقليدي الذي تتخذه الأمم المتحدة إزاء حفظ السلام، كما أنه اقتراح علينا أن ننظر فيه نظرة جادة في هذا المجلس.

وفي ضوء هذه الخلفية، أود أن أبلغها، بالإضافة إلى الزملاء في المجلس الذين لم يستمعوا إلى الأنباء بعد، بأن هناك اتفاقا اليوم بين حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية، تم التوقيع عليه في أبوجا، على وقف إطلاق النار خلال الـ ٣٠ يوما القادمة، اضطلعت فيه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدور قيادي، كما طلبنا إليها أن تفعل أثناء بعثتنا.

وسيعمم وفد بلادي نسخا من هذا الاتفاق على أعضاء المجلس، ويجري إرسالها بالفاكس الآن. وأود مجرد أن أبرز للمجلس أن وقف إطلاق النار يستمر ٣٠ يوما، وأن الاتفاق قد تم، ضمن أمور أخرى، على وجوب نشر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في مناطق الماس، وأنه يجب على الطرفين أن يستأنفا فورا برنامج نزع السلاح، والتسريح،

وإعادة الإدماج، الذي اهتمت به السيدة أوغاتا بشكل عام في البيان الذي أدلت به بعد ظهر اليوم.

وهناك مادة أخرى تكفل إمكانية وصول الوكالات الإنسانية إلى اللاجئين والمشردين والمحتاجين إلى المساعدة الإنسانية، وبالتالي، فهو اتفاق قد رحبنا به من لندن بعد ظهر اليوم. ولكن علينا أن ننظر بعناية شديدة في تنفيذه، لأننا لا نستطيع أن نثق بعد بأن ترقى الجبهة المتحدة الثورية إلى الوفاء بجميع جوانب ما جرى الاتفاق عليه في هذه الوثيقة بعينها.

وجوانب برنامج نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج هي ما تكلمت السيدة أوغاتا معنا عنها بعد ظهر اليوم. وهي جوانب بالغة الأهمية. ونحن نؤيد ما ذكرته فيما يتعلق بإيلاء اهتمام أكبر لإعادة الإدماج. وقد رأينا ذلك في سيراليون. ورأينا كيف أنها لم تنجح في عمليات أخرى لحفظ السلام، وهي أمر يجب أن نعود إليه، لا في مجلس الأمن فحسب، بل في وكالات أخرى وأجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة. وهي أمر ينبغي للبنك الدولي وغيره من الجهات المانحة أن يوليه انتباها شديدا. ولا أهمية لنزع السلاح والتسريح دون إعادة الإدماج، وإعادة الإدماج هي ما نفتقر إليه على نحو خاص عند معالجة الشواغل التي تؤثر تأثيرا خاصا على المفوضية.

وأختتم بياني بأن أشكر السيدة أوغاتا مرة أخرى على منجزاتها العظيمة، متمنيا لها كل الخير في مستقبلها.

السيد كاريف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أولا أن أعرب عن احترامنا وامتناننا للسيدة أوغاتا على إسهامها العظيم في قضية حماية اللاجئين، وعلى السنوات الطوال من التعاون مع بلادنا، والمساعدات التي يقدمها مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بقيادتها، إلى روسيا في مجال الهجرة.

وأود أن أعرب لها عن امتناننا الخالص على تلك الجهود، وعلى الهمة التي برهنت عليها في حسم أكثر القضايا تعقيدا. وترى فيها منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مثالا للمرأة القائدة اللامعة، والشخصية الإنسانية الوفية الحكيمة. وآمل، حتى بعد أن تترك منصب المفوضة السامية، ومن خلال سلطتها ونفوذها، أن تواصل التأثير بطريقة إيجابية على هذه القضية التي منحتها ١٠ سنوات من حياتها.

لقد كان من نصيب المفوضية أن تعالج في هذه الفترة أزمات إنسانية لم يسبق لها مثيل من ناحية الحجم، صاحبتها هجرة جماعية للناس، مثل من كانوا في يوغوسلافيا السابقة، وبخاصة في كوسوفو، وأفغانستان، وتيمور الشرقية، وأماكن أخرى كثيرة. وفي معظم الأحيان، وجدت المفوضية حلولا كافية في إطار ما كان مستطاعا. وفضلا عن ذلك، فإن المفوضية، بالإضافة إلى اضطلاعها بكمية العمل الضخمة اللازمة للقضاء على آثار الحالات الإنسانية الطارئة، ولتدعيم نظام الحماية الدولية للاجئين، تمكنت من الاضطلاع بالمسائل الشاملة والمتسعة النطاق لبناء السلام، والتعمير بعد انتهاء الصراع، وتوطيد الاستقرار في الدول، وتقديم المساعدة الرامية إلى تحقيق التنمية طويلة الأجل فيها في إطار ”عملية بروكينغز“.

ومن دواعي ارتياحنا بصفة خاصة مؤخرا مستوى التعاون الذي جرى التوصل إليه بين روسيا والمفوضية. إن التفاهم المتبادل، والثقة، والصراحة التي اتسمت بها العلاقات بين بلادنا والمفوضية تيسر تنفيذ حتى أكثر البرامج تعقيدا. ونود أن ننوه بالإسهام الخاص للمفوضية في تحضير وتنفيذ قرارات مؤتمر جنيف الإقليمي لعام ١٩٩٦، المعني بمشاكل الهجرة في رابطة الدول المستقلة. ونرجو أن تظل مشكلة الهجرة القسرية في منطقة رابطة الدول المستقلة أحد المجالات التي تتصدر أولويات جدول أعمال المفوضية في ظل القيادة الجديدة.

ونوافق على تقييم المفوضة السامية بأن المفوضية تمر بنقطة تحول وهي على عتبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشائها. وهناك تحديات جديدة أمامنا، كما أن هناك حاجة لإيجاد إجابات شافية عليها. ونرحب، في هذا المقام، بمبادرة المفوضة السامية بتنظيم مشاورات عالمية بغية تدعيم نظام الحماية الدولية، والامتثال الصارم لاتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين.

والأشخاص الذين يحتاجون احتياجا حقيقيا للدعم الدولي يجب أن يكونوا موضع اهتمام الجهود المشتركة للدول، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني. وبطبيعة الحال، فإن كل فئة من المهاجرين تتطلب نهجا معينا يعتمد على وضعهم القانوني.

وفي مرحلة التحول هذه، يجب أن يهتم المجتمع الدولي بالانتفاع إلى أقصى حد من القدرات الموجودة، وقبل كل شيء، من خلال التنسيق الأفضل للعمل بين الوكالات الإنسانية، وعن طريق تدعيم تفاعلها مع الدول المتضررة. علاوة على ذلك، لا بد أن يكون من الشروط المسبقة للنشاط الإنساني الدولي الامتثال الصارم من جانب جميع المنظمات بالمبادئ الأساسية المتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية، والحياد، والنزاهة، والعمل الإنساني.

وفي ممارستنا للتعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين نموذج رائع لهذا التفاعل على وجه التحديد. إذ لا يمكن للمحاولات التي تبذل لاستبعاد هذه المبادئ أو النيل منها من خلال الاستعانة بعناصر جديدة، مهما بدت لأول وهلة الاعتبارات الإنسانية المؤدية إليها، إلا أن تؤدي إلى زيادة عدم الثقة ونشوء مشاكل إضافية.

ومما يضاعف من قلقنا الاتجاه المفزع إلى الزيادة في الهجمات المتعمدة باستخدام العنف، بما فيها ارتكاب جرائم القتل، ضد موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتطبين بهم في أثناء اضطلاعهم بالواجبات المسندة إليهم. وقد أعرب وفدنا عن تعازيه المخلصة لوفاة موظفي المفوضية خلال قيامهم بعمليات ميدانية في الآونة الأخيرة. ويتعين أن تظل مسألة الأمن محورا لاهتمامنا، سواء في ذلك أمن اللاجئين أنفسهم أم أمن موظفي المساعدات الإنسانية التابعين للأمم المتحدة.

وختاما نود مرة أخرى أن نؤكد دعمنا للمفوضية والإعراب عن أملنا في أن تحافظ قيادتها الجديدة على الاستمرارية وأن تواصل بنفس الدرجة من النجاح تحقيق الأهداف المعقدة التي تواجه هذه المنظمة.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أوجه الشكر باسم الوفد الجامايكي إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، السيدة ساداكو أوغاتا، على إحاطتها الإعلامية الشاملة للغاية، التي زودتنا فيها دون شك بمادة للتفكير.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإشادة بالسيدة أوغاتا على قيادتها لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وللإعراب عن تقديرنا لالتزامها الذي لا يتزعزع تجاه المجتمع الدولي وخدمتها له خلال عقد من الزمان اتسم بالتعقيد الشديد وبالصعوبة في كثير من الأحيان، وازداد فيه سكان العالم الذين تُعنى المفوضية بأمرهم إلى نحو ٢٢,٣ مليون نسمة.

وقد لاحظنا الأزمات الإنسانية والنزوح الجماعي للسكان في جمهوريات يوغوسلافيا السابقة، وفي كوسوفو، وفي منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، وفي غرب أفريقيا، وفي القرن الأفريقي، وفي تيمور الشرقية وفي أفغانستان، وهذا بعض من كثير. ومما يقدر لقيادة السيدة أوغاتا ويشكل جزءا من التراث الموروث عنها أن المفوضية في جميع هذه الأوقات المضطربة كانت دائما موجودة، تنفذ بإخلاص ولايتها في السعي إلى توفير الحماية الدولية للاجئين ولغيرهم

من الأشخاص موضع الاهتمام، والسعي لإيجاد حلول دائمة لمساعدة الحكومات على تيسير إعادة التوطين الطوعية و/أو الاستيعاب في مجتمعات جديدة. وفي هذا السياق أود أن أزجي التهنئة مقدما للمفوضية في العام الخمسين لإنشائها.

ويدرك وفدي أن المهمة التي تواجه المفوضية مهمة هائلة. وكما قالت السيدة أوغاتا في مناسبات سابقة ''إن الحلول لمشاكل اللاجئين تستغرق وقتا''. ويود وفدي الآن أن يسلط الضوء على عدد قليل من المجالات التي يجب على الأمم المتحدة بصفة عامة، وعلى مجلس الأمن بصفة خاصة، توجيه قدر أكبر من الاهتمام اليها، بهدف تعزيز فعالية الأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في نهاية المطاف.

أولا، نعلق أهمية على تعزيز درجة استعداد المفوضية لمواجهة حالات الطوارئ وقدرتها على الاستجابة. وتركز المفوضية الآن، كما أشارت السيدة أوغاتا، على الارتقاء بقدرتها على الاستجابة من أجل التصدي السريع لحالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين.

ثانيا، نرى من الضروري تكثيف الجهود المبذولة لضمان سلامة موظفي المساعدة الإنسانية والأفراد المرتبطين بهم. وكان من دواعي حزننا منذ فترة جد قصيرة قتل ثلاثة من موظفي المفوضية في تيمور الغربية وموظف واحد في غينيا. وفي رأينا أنه في حالة عجز موظفي المساعدة الإنسانية عن القيام بواجباتهم في جو خال من الخوف والترهيب فإن جهودهم ستضيع سدى.

ثالثا، توفر الاتفاقية بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بهم لعام ١٩٩٤ خلفية للعمل الإنساني. فبينما تقع على عاتق الدول المسؤولية الأساسية عن حماية المدنيين وتوفير احتياجاتهم في إقليمها وعن كفالة وصول العاملين في مجال المساعدات الإنسانية في أمان ودون إعاقة إلى من يحتاجون إليهم من المدنيين، هناك دور ينبغي أن يضطلع به مجلس الأمن في المساعدة على تهيئة المناخ اللازم لتقديم هذه المساعدة. إذ لا بد من وجود تضافر في الميدان بين موظفي حفظ السلام ووكالات المساعدة الإنسانية.

ونسلم أيضا بما أشارت إليه السيدة أوغاتا من أهمية الشراكات الأمنية لإيجاد مناخ أمني أفضل، ونوافق على أن هذه مهمة ضرورية وإن كانت معقدة. ونشير إلى أن المجلس سلم خلال المناقشات التي أجريناها في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس بما تنطوي عليه حماية موظفي المساعدات الإنسانية من أهمية حاسمة. ويتعين على المجلس الآن أن يحوِّل كلماته إلى إجراءات عملية.

رابعا، يوافق وفدي على ما ذكرته السيدة أوغاتا للمجلس ببلاغة شديدة في المناقشة التي أجراها في كانون الثاني/يناير، من أن:

''التدابير الإنسانية وحدها لن تكون قادرة على حل أي من المشاكل التي تؤدي إلى تشريد الناس بالقوة''. (S/PV.4089، الصفحة ٦)

لذلك فإن لمجلس الأمن دورا محددا يؤديه في منع الصراعات واحتوائها وتسويتها. ونوافق على أن مجلس الأمن سيكون قد قدّم إسهامه في تفادي نشوء الأزمات الإنسانية وكبح جماحها باتخاذ مواقف حازمة وتقديم دعم حاسم وسريع وملموس لعمليات متابعة اتفاقات السلام، وبالتشجيع على حشد الموارد لأغراض التعمير وبناء السلام. ولا بد من أن نعمل على تحقيق هذا الهدف وإلا فإننا سنضيع على أنفسنا القدرة على الوفاء بولايتنا إزاء صون السلام والأمن الدوليين.

خامسا، يتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تعمل على ابتكار آليات للتعامل بشكل فعال وعادل مع مسألة حماية السكان المشردين، سواء كانوا من المشردين داخليا أو

من اللاجئين. ويجب على المجتمع الدولي إيجاد طريقة لتقديم العون بشكل أفضل للبلدان التي تفتح حدودها أمام أعداد غفيرة من اللاجئين، وكثيرا ما تتكبد في ذلك تكاليف اقتصادية واجتماعية هائلة.

لقد أعطتنا السيدة أوغاتا مثالا حيا على الحالة الإنسانية في غربي أفريقيا نتيجة للأزمة في سيراليون، فضلا عن الأزمة الإنسانية الناجمة عن ذلك. ويتعين معالجة هذه الأمور في سياق إقليمي. وقد استرعى ذلك بشكل فعال، كما أوضح السير جيرمي غرينستوك اهتمام بعثة مجلس الأمن التي أوفدها مؤخرا إلى غربي أفريقيا.

سادسا، يجب أن تظل من بين الأولويات مواصلة تنفيذ استراتيجية مستهدفة للنهوض باللاجئات ولتعميم منظور يتعلق بالعدالة بين الجنسين. ونعرب عن تقديرنا للعمل الجاري القيام به لإدراج هذا الأمر في عدة مجموعات تدريبية رئيسية وفي المبادئ التوجيهية الميدانية. أما الأولويات الرامية إلى إدماج المسائل المتعلقة بالطفل في أنشطة المفوضية للحماية والمساعدة بوجه عام، فضلا عن زيادة التركيز على الأخذ بنهج مشترك بين الوكالات، فتتطلب مواصلة العمل في سياق أنشطة المجلس المتعلقة بالأطفال والصراع المسلح.

يضاف إلى ذلك أن السياسة التي وضعت بشأن اللاجئين المسنين، والتي اعتُمدت في شباط/فبراير من هذا العام، جديرة بالترحيب بصفة خاصة، وكذلك مشروع تصور التعايش، الذي يحاول تعزيز التعايش داخل المجتمعات التي تعاني من الانقسامات. وقد لاحظنا المشروعَين الرائدين المزمع تنفيذهما في البوسنة ورواندا.

وقد أشارت السيدة أوغاتا إلى نقطة هامة فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ونوافقها على أن هذه البرامج تقتضي من المجلس اتخاذ إجراءات فعالة بالتضافر مع الوكالات الإنسانية.

ويجب أن تشكِّل المناقشة التي تجري بعد ظهر اليوم أساسا متينا يستند إليه مجلس الأمن في تكثيف تعاونه وتضافره مع المفوضية. فنحن مواجَهون بذكريات أليمة ونحن نشهد الكوارث الإنسانية والأزمات المستفحلة والتكاليف الإنسانية المذهلة. فما زال ملايين البشر يتعرضون من جراء الصراعات للانتزاع من مواطنهم ويتعرضون للشدائد المتناهية والعنف والموت. ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نمد لهم يد المساعدة. إننا نعلم أن الحلول صعبة، ولكن إجراءاتنا يجب أن تتسم بالوضوح والحسم حتى نساعد المتضررين.

وختاما، أود مرة ثانية، أن أشكر باسم وفدي، السيدة أوغاتا على إسهامها البارز وعلى إلهامها للآخرين. ونرجو لها كل نجاح في جهودها في المستقبل.

السيد عياري (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود أن أرحب بالسيدة أوغاتا، المفوضة السامية لشؤون اللاجئين، وأشكرها على بيانها الوافي المفيد بشأن أنشطة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وآمل أن يُسهم وجود السيدة أوغاتا هنا، التي خدمت اللاجئين طوال سنوات طويلة، بطريقة جديرة بالتقدير، في زيادة وعي المجتمع الدولي بمأساة اللاجئين في أنحاء العالم ودفعه إلى بذل جهود جديدة في هذا الشأن.

إن المحنة المأساوية التي يمر بها ملايين اللاجئين والمشردين في أنحاء العالم مصدر قلق عظيم مستمر وتتطلب اهتمامنا جميعا - على وجه الخصوص لأن مشاكل اللاجئين آخذة في التوسع وأصبحت أكثر تعقيدا عن ذي قبل، إن نزوح السكان المدنيين الذين تصيبهم الصراعات يمكن بالفعل أن يعرض السلم والأمن الدوليين لخطر كبير علاوة على ذلك، فإن مشكلة اللاجئين، بما لها من طابع عابر للحدود،

لها آثار إقليمية خطيرة، وهي قمديد للسلم والاستقرار بالنسبة للبلدان المجاورة المتأثرة بتشرد اللاجئين.

وتونس، التي تتقيد بالصكوك القانونية الدولية الكبرى المتعلقة بحماية اللاجئين - ولا سيما اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين - تود أن تُعرب عن تضامنها فيما يتعلق باللاجئين والمشردين، وعلى وجه الخصوص أكثرهم ضعفا وهم النساء والأطفال وكبار السن، الذين يُستغلون عادة على أيدى الأطراف المتحاربة.

ونود أيضا أن نُعرب عن تقديرنا للدور الذي تقوم به المنظمات الدولية وهيئات وأجهزة الأمم المتحدة المختصة لحماية ومساعدة اللاجئين. ونود بوجه خاص أن نُعرب عن امتناننا لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على الجهود الدؤوبة التي بذلها تحت القيادة المحترفة للسيدة أوغاتا لتخفيف أزمة اللاجئين. وفي هذا الشأن، نوافق على الاقتراح الذي قدمته المفوضة السامية في بيانها.

بينما لا تزال تظهر حالات طوارئ جديدة، يجد ذلك المكتب نفسه في مواجهة نقص حاد في الموارد. وهنا نود أن نؤكد الحاجة الماسة إلى تمويل الأنشطة الإنسانية. والمجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص البلدان المانحة، يجب أن يمد المكتب بالتأييد السياسي والدعم المادي المناسبين حتى يتيح له القيام بمهمته بشكل فعال.

إننا نرحب بكون المكتب قد تمكن من تنظيم عودة عدد كبير من اللاجئين. وإعادة توطين لاجئين في بلدان ثالثة واندماجهم في البلدان المضيفة حلان أيضا للاجئين كثيرين. وهنا نود أن نُعرب عن امتناننا للبلدان التي فتحت أبوابها أمام آلاف اللاجئين بروح من التضامن وحسن الاستضافة والتي تواصل منح الحماية والمعونة والمساعدة لأولئك اللاجئين. ونحن نحث المجتمع الدولي على تقديم المساعدة إلى هذه البلدان المضيفة، وعلى وجه الخصوص في أفريقيا. إن هذه البلدان نفسها تواجه بمشاكل اجتماعية - اقتصادية خطيرة وبضغوط ترتبط بالبيئة أيضا.

ولا تزال تونس مقتنعة بأن حل مشكلة اللاجئين ومشكلة الجماهير والسكان الذين يجبرون على التشرد يكمن في القضاء على الأسباب الكامنة وعلى الأخص القضاء على الفقر المدقع؛ ومعالجة تدهور الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في مناطق عديدة من العالم؛ والتصدي لانتشار الصراعات المهلكة، والحروب الداخلية والعرقية، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وهناك حاجة، بشكل خاص، إلى العمل على القضاء على الأسباب الكامنة وراء الصراعات التي هي مصدر مشكلة اللاجئين والمشردين بما يترتب عليها من آثار إنسانية. إذن، على المجتمع الدولي أن يبذل الجهود السياسية والمالية الضرورية لإعادة البناء في مرحلة ما بعد انتهاء الصراعات.

لقد ركز الاهتمام الدولي غالبا على تلك الأزمات الإنسانية التي بدت حسنة المظهر على شاشات التليفزيون، بينما الأزمات الأخرى التي وقعت - وبخاصة في أفريقيا - لم تستفد من اهتمام مماثل.

ومسألة اللاجئين لا تزال تثير قلقا بالغا في أفريقيا. وإن التعامل بطريقة مسؤولة مع الحالة الإنسانية يمثل اليوم تحديا كبيرا أمام المجتمع الدولي في مجموعه وبالنسبة للأفريقيين بشكل خاص. وفي هذا السياق نوافق تماما على الاقتراحات وكذلك التوصيات الواردة على التوالي في تقارير الأمين العام والفريق العامل المعني بأسباب الصراع في أفريقيا. ونحن نحث المجتمع الدولي وهيئات منظومة الأمم المتحدة المختصة على تقديم المساعدة في تنفيذ هذه التوصيات المتعلقة بالتدابير التي ينبغي اتخاذها لإيجاد حلول كافية لمشاكل اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا.

إلا أننا نعتقد أن المساعدة الإنسانية والقيام بأنشطة المساعدة الإنسانية يجب أن يلتزما التزاما تاما بمبادئ الاحترام التام لسيادة الدول، واستقلالها السياسي، ووحدة أراضيها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني الدولي.

وأخيرا، أود أن أختتم كلامي بأن أؤكد مجددا امتناننا وشكرنا للسيدة أوغاتا على نجاحها في جعل مشكلة اللاجئين من بين أولى أولويات المجتمع الدولي. وأود أيضا أن أعرب لها عن تحية تستحقها بجدارة للعمل الكبير الحجم الذي قامت به من أجل اللاجئين خلال فترة عملها رئيسة للمكتب، وأتمنى لها كل النجاح في أنشطتها مستقبلا. وأخيرا، أود أيضا أن انتهز هذه الفرصة لأجدد تهانئنا الحارة لخليفتها السيد رود لوبرز، وأتمنى له كل النجاح في القيام بولايته.

السيد أحمد (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن الترحيب الحار بالسيدة أوغاتا، الموجودة بيننا، وبالإعراب عن تحية خاصة لها لمساهمتها البارزة في قضية حماية اللاجئين في أنحاء العالم. خلال العقد الماضي، قادت السيدة أوغاتا مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بالتزام وعزم مثاليين. والمجتمع العالمي مدين فعلا للسيدة أوغاتا.

إن بنغلاديش تعتقد أن الأسباب الجذرية للصراعات بحاجة إلى معالجة حتى تصل إلى حل نهائي لمشاكل اللاجئين التي تترتب على الصراعات، والتي تُسهم أيضا في استمرار وتفاقم حالات الصراع. ونحن نؤكد ضرورة مراعاة الاحتياجات الخاصة للاجئين، من النساء والأطفال وكبار السن والمعوقين. وهذه المجموعات تُشكل الغالبية العظمى من ضحايا الصراعات الأبرياء.

لقد أبرزت بنغلاديش دائما ضرورة توفر استجابة متوازنة مشتركة عند تناول حالات عالمية للاجئين. ومن المهم أيضا أن يولى اهتمام متساو بكل حالات اللاجئين وألا توجه الاستجابة الدولية بفعل وسائط الإعلام فحسب.

ووفد بلدي يؤمن إيمانا راسخا بالتوصل إلى توافق آراء دولي بشأن ضرورة اقتسام العبء مع البلدان التي تستضيف لاجئين. وحقيقة الأمر أن البلدان النامية لا تزال تتحمل نصيبا كبيرا من عبء اللاجئين على نطاق عالمي. وفي كثير من الأحيان، تكون البلدان المضيفة للاجئين من بين أفقر البلدان. وكثير منها يمر بعملية إعادة البناء بعد انتهاء الصراعات. ولذلك من الأمور الحاسمة ألا يقتصر تحمل العبء على توفير المساعدة المباشرة للاجئين فحسب. ويجب أن يشمل أيضا تقديم المساعدة إلى البلدان المضيفة عند تناول الآثار السلبية لتدفقات اللاجئين على الهياكل الأساسية والنظام الإيكولوجي والاقتصاد الشامل.

ونود أن نؤكد بشكل خاص أن حالات اللاجئين التي يطول أمدها ينبغي ألا تُصبح موضع إهمال وإنما تلك الحالات ينبغي أن تظل متلقية اهتمام المجتمع الدولي. وينبغي أن يظل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين مشاركا تماما في تناول تلك الحالات أيضا.

وفي ضوء الطابع المعقد للحالات الإنسانية، فإن الشراكة الفعالة المتماسكة بين المكتب ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمنظمات الحكومية الدولية، والمجتمع المدني - بما فيها المنظمات غير الحكومية - هامة لاتخاذ نهج متكامل لتحقيق حلول دائمة. والمكتب، وهو وكالة تعتمد اعتمادا كبيرا على التبرعات، بحاجة إلى دعم بتدفقات مالية مستمرة وكافية حتى يمكن الوفاء بالمطالب التي تطلب منه.

وأخيرا، نود أن نؤكد الحاجة إلى وضع ضمانات ضرورية لتعزيز أمن وسلامة موظفي المساعدة الإنسانية. والحوادث الأخيرة في غيانا وتيمور الشرقية لا تُبشر بالخير بالنسبة لجهودنا الرامية إلى تعزيز التدابير لتوفير تلك الحماية. ونحن نحث المجلس على أن يواصل التفكير جديا في الأمر.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يُعرب عن تقديره لكم – سيدي الرئيس – على ترتيبكم هذه الجلسة، ونود أن نُعرب عن امتناننا للسيدة أوغاتا على إحاطتها الإعلامية.

وأثناء السنوات العشر الماضية، بذلت السيدة أوغاتا جهودا إيجابية لحل مشاكل اللاجئين في جميع أنحاء العالم، بوصفها مفوضة سامية لشؤون اللاجئين. وقد أكسبها ذلك أقصى درجات الإعجاب من المجتمع الدولي. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نعرب عن امتناننا لها على ما قدمته من إسهام.

لقد عرّفتنا السيدة أوغاتا في هذه الإحاطة الإعلامية، كما فعلت في الإحاطات الإعلامية السابقة بالحالة الخطيرة للاجئين والمشردين داخليا في مختلف أنحاء العالم. وقد أشارت إلى الحاجة لحماية موظفي الإغاثة الإنسانية. كما نوهت على الأخص بالصلة بين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومشكلة اللاجئين، بما في ذلك الأثر المباشر المترتب على اللاجئين في البلدان الواقعة في المناطق المعنية. وقد أحاطت بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا بذلك علما على النحو الواجب. وتناولنا هذه المشاكل أيضا لدى نظرنا في تقرير الإبراهيمي.

وطوال السنوات الأخيرة، اتخذ مجلس الأمن عددا من القرارات والبيانات الرئاسية بشأن حماية العاملين في مجال الشؤون الإنسانية، وعلى الأخص، في كانون الثاني/يناير من هذا العام حيث اعتمد بيانا رئاسيا بشأن حماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وموظفي الإغاثة الإنسانية. ومن الضروري لمجلس الأمن، وهو يسعى جاهدا لتقوية عمليات حفظ السلام، أن يجري مزيدا من الدراسة بتعمق أكبر حول تعزيز التنسيق بين هيئات الأمم المتحدة في إطار نهج متكامل حيال قضايا الأمن. ويكمن الحل الحقيقي لمشاكل اللاجئين، في الأساس، في اتقاء النزاعات والصراعات وتسويتها في وقت مبكر. ومجلس الأمن بوصفه الجهاز الذي يتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، عليه واجب لا مناص منه في هذا الصدد.

وينبغي الإشارة بوجه خاص، في سياق مجلس الأمن، إلى اللاجئين الأفارقة. فعلى مدى فترة طويلة من الزمن ظلت أفريقيا بصفة متواصلة، نتيجة للحروب والكوارث الطبيعية، القارة ذات العدد الأكبر من اللاجئين والمشردين داخليا. وأود أن أذكر هنا أن السيدة أوغاتا قدمت إحاطة أعلامية خاصة لمجلس الأمن عن اللاجئين الأفارقة؛ واستجابة لتلك الإحاطة الإعلامية، حثت كثير من البلدان المجتمع الدولي على معاملة اللاجئين على قدم المساواة في مختلف أنحاء العالم وزيادة المساعدة المقدمة للاجئين الأفارقة بغية التخفيف من حالتهم البالغة الخطورة على المستوى الإنساني في أقرب وقت ممكن. ولنأمل جميعا أن يواصل المجتمع الدولي بذل الجهود في هذا الصدد.

السيد هاينبيكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): السيدة أوغاتا، يرحب وفدي بهذه الفرصة التي أتيحت لمجلس الأمن للمرة الأخيرة مع الأسف لكي يشارك في حوار هام معك. ونحن ممتنون لدفاعك بلا كلل وبإصرار عن اللاجئين وغيرهم من الناس المتضررين بالحروب. لقد وصفت ببلاغة وبتعمق التحديات التي تواجه اللاجئين والمنظمات الإنسانية في البلدان المدرجة أسماؤها في جدول أعمال مجلس الأمن – وفي البلدان غير المدرجة أسماؤها والتي كان ينبغي أن تدرج.

وفي كل مرة قدمت إحاطة إعلامية لمجلس الأمن، يا سيدة أوغاتا، كنت دائما واضحة في تقييماتك. وأنا مثلك يا سيدتي المفوضة السامية، أشعر بخيبة الأمل لأنه على الرغم من إحراز بعض النجاح الملموس على مدى السنوات العشر الماضية، ففي حالات كثيرة جدا، ظلت الحلول الدائمة تراوغنا بالنسبة لعدد كبير من اللاجئين.

(واصل كلمته بالانكليزية)

ويجب أن نعرب عن امتناننا لتلك الدول، من أمثال تترانيا وغينيا وإيران وباكستان على سبيل المثال، التي ما برحت توفر للاجئين ما هم في مسيس الحاجة إليه. وفي حين أن أطراف الصراع التي تسببت في عملية التروح أساسا تتحمل المسؤولية العظمى، فإن مجلس الأمن يعتبر أيضا مشاركا في المسؤولية، في بعض الأحيان، بفشله في المشاركة الكاملة في علاج الديناميات السياسية للأزمة قبل أن تصل إلى مستوى الكارثة الإنسانية.

وفي الشهور الأخيرة، اتخذ مجلس الأمن بعض الخطوات الإيجابية ونحن نحاول "استخلاص الدروس المستفادة". ولكننا، كما لاحظت المفوضة السامية، نستطيع أن نفعل ما هو أفضل ويجب علينا أن نفعل ذلك. وكما أوضحت، فإن تنفيذ توصيات تقرير الإبراهيمي ستساعد على ذلك. ومجلس الأمن يحرز تقدما ممتازا، ويسعدني أن أسجل ذلك، بفضل رئاسة السفير وارد، ممثل جامايكا. ويجب على الجمعية العامة ألا تتخلف عن ذلك. فلن تكون هناك تنمية بدون أمن.

وعلاوة على ذلك، علينا كدول أعضاء، أن نقوم بعمل أفضل يتمثل في تيسير الانتقال من الصراع إلى التنمية، بتعزيز كل من التعمير و "التعايش" كما وصفته المفوضة السامية، وأود أن أرحب بآرائها المتعلقة بالكيفية التي يمكن لمجلس الأمن أن يكون عن طريقها أكثر مراعاة لتلك المسائل ولا سيما في إعداد ولايات دعم السلام. وقد أحطت علما في هذا الصدد بأهمية اقتراحها القائل إن حفظة السلام ينبغي أن يخولوا بولاية عابرة للحدود في الظروف التي تتصل باللاجئين.

وإذ نثني على جهود المفوضة السامية السيدة أوغاتا، فإننا نشيد أيضا بالعمل الذي يضطلع به موظفو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جميع أنحاء العالم. فقد مكنت شجاعتهم والتزامهم، والمخاطرة بأرواحهم على نحو مطرد، الناس الضعفاء من الحصول على الحماية والمساعدة المادية. وتعتبر سلامة موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من موظفي الشؤون الإنسانية، وتوفير بيئة آمنة في مخيمات اللاجئين، قضايا ذات أولوية لدى كندا ولدى جميع أعضاء هذا المجلس. وترحب كندا بمثابرة المفوضة أوغاتا على استثارة التحدي لدى مجلس الأمن لكي يتناول قضية الأمن في مخيمات اللاجئين.

وأود أن أختتم كلامي بإبراز التفاعل بين العمليات الإنسانية والعمليات العسكرية، كما فعلت هي. وفي ضوء توصيات تقرير الإبراهيمي، فإنني أبدي أشد الاهتمام بتقييم المفوضة السامية لكيفية دعم الأعمال العسكرية للأعمال الإنسانية على النحو الأكثر فعالية.

واسمحوا لي أن أكرر التأكيد على تقدير كندا للإسهام الذي قدمته السيدة ساداكو أوغاتا لقضية اللاجئين في هذه السنوات العشر، وللسعي من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين. وقد باتت شجاعتها وصفاء ذهنها وإنسانيتها معايير نصبو إليها جميعا. وكان من حسن حظ العالم أن حظي بخدماتها. ونرجو لها أفضل الأمنيات وهي تتقاعد من منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ونرجو منها أن تنقل إلى خليفتها السيد رود لوبرز رسالة مفادها أنه يستطيع أن يعول على دعمنا.

السيد محمد كمال (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي بادئ ذي بدء، أن يشكر السيدة ساداكو أوغاتا على إحاطتها الإعلامية الشاملة والنيرة والجريئة، التي تشبه معزوفة رقيقة قصيرة قدمتها للمجلس عن حالة اللاجئين. ووفدي يستفيد دائما استفادة كبيرة من الإحاطات الإعلامية الواضحة للسيدة أوغاتا، قبل الإحاطة التي قدمتها بعد ظهر

اليوم، وفي مناسبات عديدة أخرى في هـذا المجلس، ولا سيما آخر الإحاطات، في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ عن حالة اللاجئين في أفريقيا.

ونحن ممتنون لهذه النظرة الشاملة الـتي قدمتـها عـن حالـة اللاجئين ونتفق مع تحليلها الثـاقب الفكـر للمشـكلة، ونؤيد اقتراحاتها وتوصياتها، من قبيل تلك التي استمعنا إليها لتونا بشأن عمليات حفظ السلام وبناء السلام. ونأمل أن يعمل هذا المجلس وفقا لهذه الاقتراحات.

وتؤيد ماليزيا في هذا الصدد، تعزيز قدرة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على التأهب للطوارئ والاستجابة للطوارئ، بغية التصدي للأزمات المتعلقة باللاجئين التي تتطلب اتخاذ إجراءات فورية. كما نؤيد جهودها لتهيئة بيئة آمنة في المناطق التي يقطنها لاجئون وللعمليات الإنسانية؛ وثمة حاجة، ضمن أمور أخرى، إلى الفصل بين اللاجئين والمقاتلين، ونشر أفراد مدنيين لأعمال الرصد وقوات شرطة لضمان سلامة وأمن اللاجئين. ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يولي المزيد من الأهمية للمرحلة الحرجة فيما بعد الصراع التي يحتاج فيها المهاجرون إلى مساعدة دولية لإعادة توطينهم بعد عودتهم.

ونتفق مع السيدة أوغاتا في أن نزع السلاح الفعال والتسريح وإعادة الاندماج ستسهم في خلق بيئة آمنة للاجئين العائدين إلى ديارهم. ولذلك تقوم الحاجة إلى أن ينظر المجلس مرة أخرى في مسائل نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج التي عرضت على المجلس لأول مرة خلال فترة رئاسة ماليزيا للمجلس في تموز/يوليه الماضي.

وكغيري من المتكلمين الآخرين الذين سبقوني أود أن أشيد إشادة خالصة بالسيدة أوغاتا لخدماتها البارزة وتفانيها والتزامها الذي لا يحيد بالتخفيف من محنة اللاجئين في جميع أنحاء العالم سواء في أفريقيا أو آسيا أو البلقان خلال العقد الماضي. ونقدر تقديرا عميقا إسهاماتها المتعددة للملايين من التعساء في العالم. لقد أصبحت هي والعاملون معها منارة أمل لهؤلاء الناس.

ونشاطر الأمين العام مشاعره بأننا جميعا مدينون كثيرا للسيدة أوغاتا وأننا جميعا اعتدنا على أن نعمل معها وأنه من الصعب جدا إيجاد من يعوض عنها. نتمنى لها كل خير وصحة طيبة ونجاحا كاملا في مساعيها القادمة. ويود وفد بلادي أن يغتنم هذه الفرصة ليهنئ خلف السيدة أوغاتا، السيد رود لوبرس رئيس وزراء هولندا السابق، ونتمنى له كل خير في أعماله القادمة المملوءة بالتحديات.

أخيرا أود أن أذكِّر بتعبير للسيد صمويل جونسون يرجع إلى عام ١٧٥٩ قال فيه "إن الأعمال العظيمة لا تتم عن طريق القوة ولكن عن طريق المثابرة". وبهذا التعبير نود أن نتذكر السيدة ساداكو أوغاتا.

السيد وان (مالي) (تكلم بالفرنسية): أضم صوتي للإشادة الجماعية التي حظيت بها السيدة أوغاتا مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، التي تفانت في خدمة قضية اللاجئين، خاصة في أفريقيا، في السنوات العشر السابقة. وأغتنم هذه الفرصة لكي أجدد امتنان حكومة مالي لها لجهودها في مساعدة اللاجئين في شمال مالي وتسهيل عودتهم وإعادة إدماجهم.

أود أيضا أن أشكر السيدة أوغاتا على بيانها الهام الذي يتضمن توصيات مفيدة بنيت على أساس خبرة عشر سنوات وتستحق الاهتمام الكامل من جانب المجلس. إن توصياتها الموضوعية قدمت لنا مادة للتأمل بشأن الأعمال الإنسانية والمشاكل المتصلة بها، وبصفة خاصة بشأن الموارد المتاحة لنا لوقف التدهور في حالة السكان في وقت الأزمات.

وفي هذا الصدد، أود أن أبدي بعض الملاحظات. أولا، إننا نرى أن السيدة أوغاتا كانت محقة تماما عندما

أشارت في ضوء الصراعات الحديثة ونتائجها الإنسانية المأساوية - وإنني لا أشير هنا فقط إلى الصراعات في أفريقيا - إلى العلاقة بين المساعدة الإنسانية وصيانة السلم والأمن. إننا نتفق أيضا مع تقرير الإبراهيمي بأن الحالات الطارئة يجب تناولها على نحو عاجل وسليم وبطريقة منسقة.

ثانيا، نتفق مع السيدة أوغاتا في ضرورة التركيز على الحاجة إلى كفالة التنسيق والمواءمة بين الأنشطة الإنسانية والأنشطة العامة الأخرى التي تضطلع بها الأمم المتحدة لضمان السلم والتنمية. والواقع أن المساعدة الإنسانية يجب أن تندمج دائما في جهود دولية أوسع لإيجاد حلول سياسية وتسويات سلمية للصراعات.

ثالثا، كما ذكرت السيدة أوغاتا، يجب علينا وفقا لتوصيات الأمين العام أن ننظر في كيفية ضمان وتعزيز الأسس القانونية واحترام مبادئ العمل الإنساني. وفي هذا الصدد، نرى أن من الضروري تناول المشاكل التي تهدد سلامة العاملين في المجال الإنساني، وبصفة خاصة بتنفيذ معايير تقوم على أساس القانون الإنساني الدولي وتتضمن أيضا التعريف بالديمقراطية وحقوق الإنسان. يجب اتخاذ تدابير قوية ضد الذين يعتدون عن عمد على العاملين في المجال الإنساني.

من المهم أيضا ضمان أن الذين يرتكبون أعمالا عدائية ضد العاملين في المجال الإنساني والذين ينتهكون قواعد القانون الإنساني الدولي يمثلون أمام العدالة، يجب على المحكمة الجنائية الدولية أن تقوم بمهمتها بأن تضمن أن الدول والعناصر الفاعلة من غير الدول والأفراد يتحملون مسؤولية أعمالهم. وقد وقّعت بلادي على النظام الأساسي للمحكمة وصادقت عليه ونحث الدول الأخرى على أن تحذو نفس الحذو.

ختاما، أود أن أعبر عن تمنياتي الخالصة للسيد رود لوبرس، خليفة السيدة أوغاتا ونقدم له تهانئنا ودعمنا الكامل في اضطلاعه بالواجبات المنوطة به.

السيد يلتشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): يسعد وفدي أن يرى السيدة ساداكو أوغاتا تخاطب المجلس مرة أخرى وإن كنت أشعر بالأسى لأنها المرة الأخيرة.

أود أن أعرب عن تقديرنا للمفوضة السامية لإحاطتها الإعلامية. إن بيانها يؤكد من جديد قناعتنا بأن مشكلة اللاجئين معقدة وملحة من وجهة النظر الإنسانية ومن منظور توفير الحماية. وإن هذه المشكلة لا يمكن حلها إلا عندما تلتزم الحكومات وتتوفر الموارد.

ولا يمكن لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تضطلع بولايتها إلا إذا نفذت الدول تعهداتها بالكامل. إن مساندة المجتمع الدولي من الناحية المالية ومؤازرته بالإرادة السياسية، عنصر ضروري، حتى تتمكن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من تناول حالات النزوح الجماعي وتوفير الحماية الدولية والإسهام في الحلول الدائمة لمشاكل اللاجئين وتحقيق السلم المستدام.

ركزت السيدة أوغاتا مرة أخرى على الدور الأساسي لمجلس الأمن في حل المشاكل التي تؤدي إلى حالات النزوح القسري للبشر، باتخاذ موقف واضح وقوي وموحد، عن طريق تقديم الدعم الحاسم والسريع لاتفاقات السلام ومتابعتها وتعزيز تعبئة الموارد والتعمير وبناء السلم.

كانت إحاطتها الإعلامية كالمعتاد تحفز الفكر. كما أن اقتراحاتها تستحق الدراسة الجادة. وعلى سبيل المثال أفكر في أنه ينبغي أن ينظر مجلس الأمن بجدية في الاقتراح الخاص بالمفهوم الموسع للمحافظة على السلم، كما وضعته السيدة أوغاتا، وأن يتناول بصفة خاصة مشكلة تدفقات اللاجئين عبر الحدود. وكما ذكر السفير غرينستوك فإن أعضاء بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا لمسوا بنفسهم حدة هذه المشكلة.

إننا نثق بأنه ينبغي للدول أن تعمل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لاعتماد وتحسين النهج الشاملة اللازمة لتناول أزمات اللاجئين عن طريق جملة أمور منها إقامة علاقة بين العناصر الفاعلة ذات الصلة للنظام الإنساني، وصلات أفضل بين المساعدة الإنسانية والتعاون الإنمائي وعلاقة معززة بين الدول والمجتمع المدني واللاجئين أنفسهم.

كذلك من الضروري أن نهيئ بيئة آمنة للمناطق المأهولة باللاجئين وللعمليات الإنسانية. ولقد كانت الأحداث المأساوية في أيلول/سبتمبر الماضي الخاصة بموظفي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في تيمور الغربية وغينيا بمثابة تذكرة مؤلمة لمخاطر السلامة والأمن الجسيمة التي يتعين على العاملين في المجال الإنساني أن يعيشوها. إن ضمان سلامة هؤلاء العاملين يندرج بالتأكيد ضمن الواجبات الأساسية للمجتمع الدولي، ومجلس الأمن بصفة خاصة. وبوصفنا أحد المبادرين بإصدار اتفاقية عام ١٩٩٤ المعنية بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها لا يسعنا إلا أن نتفق مع الملاحظات التي أبداها السفير ليستريه، ممثل الأرجنتين، في هذا الصدد.

وهذه جميعها قضايا تستحق البحث والنظر في المستقبل، كما تحتاج إلى العمل بعناية من أجلها. والآن، ونحن نتحدث، تنظر اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة في عدد من مشاريع القرارات الهامة حول مسائل اللاجئين والعائدين والنازحين وأنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ومن بينها قرارات حول الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين واليوم العالمي للاجئين.

ويود وفد بلادي انتهاز هذه الفرصة لكي يشيد بهيئة العاملين في المفوضية وشركائهم في التنفيذ على الأسلوب الكفء والشجاع والمتفاني الذي اتسم به تنفيذ مسؤولياتهم على مدى السنوات الخمسين الماضية وهي: توفير الحماية والمساعدة للاجئين وأشخاص آخرين معنيين، ودعم الحلول الأخرى الدائمة لمشكلاتهم. ولقد ساعد العاملون في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين من خلال عملياتهم ما يقرب من ٥٠ مليون لاجئ على إنقاذ أرواحهم وبدء حياتهم من جديد، وكانوا في بعض الحالات يدفعون حياتهم ثمنا لذلك.

نقدم شكرنا الخاص والمخلص للسيدة ساداكو أوغاتا على جهودها الحثيثة طوال فترة عملها كمفوضة سامية لشؤون اللاجئين من أجل تشجيع الحلول الإنسانية المبتكرة لمشكلات اللاجئين في مناطق عديدة من العالم وعلى تقديمها لنموذج يحتذى به في أداء مهامها. لقد تزامنت مدة عملها مع إحدى أكثر الفترات اضطرابا في تاريخ مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والتي تضمنت حالات طوارئ كبرى مثل فترة ما بعد حرب الخليج، وانقسام يوغوسلافيا السابقة، وأزمة البحيرات الكبرى الأفريقية، وكوسوفو، وتيمور الشرقية، وحالات أخرى عديدة.

وإننا نقدر كثيرا جهودها الشجاعة، ونأمل أن يواصل خليفتها، البروفيسور رود لوبيرز، الذي رحبنا بترشيحه بحرارة، الأنشطة الهامة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بنفس الأسلوب الفعال. وأتمنى أن يقوم هو أيضا بزيارة مجلس الأمن بشكل متكرر.

السيدة أشيبالا–موسافي (ناميبيا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكر السيدة أوغاتا على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها. لقد قامت هي وهيئة العاملين معها طوال عشر سنوات بعمل رائع نيابة عن الملايين من النساء والأطفال والرجال الذين فقدوا هويتهم وأصبحوا الآن معروفين بوصفهم مجرد لاجئين أو أشخاص مشردين في

الداخل. وشهدنا تزايدا في عدد الصراعات، ونتيجة لذلك فإن عدد الأشخاص الذين أشرت إليهم قد ازداد أيضا. ولقد شكلت هذه الفترة بالفعل تحديا للسيدة أوغاتا، إلا أنها واجهت التحدي بشجاعة. إننا نشيد بجهودها المضنية ونتمنى لها أفضل الأمنيات في مساعيها القادمة.

لقد أصبح هؤلاء الأشخاص الذين يحاول العاملون في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين العمل على مساعدتهم أداة حرب. فوقعت اعتداءات متعمدة على عمل الإغاثة الإنسانية في الشهور الماضية. ولذلك فإنه من الضروري الحفاظ على بيئة آمنة لتمكين العاملين في المجال الإنساني من الوصول إلى المحتاجين إليهم. وفي هذا الصدد، يتعين على الدول أن تقوم بواجبها في حماية العاملين في الحقل الإنساني. ويجب تقديم هؤلاء الذين يعتدون على عمال الإغاثة الإنسانية إلى العدالة ومحاكمتهم.

وهناك عوامل عديدة تؤثر على وضع اللاجئين والعاملين في الحقل الإنساني. العامل الرئيسي هو سهولة الحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تغذي نيران الصراع المسلح. ولذلك فإنه من الضروري أن تمارس الدول المنتجة للسلاح الانضباط وأن تضمن عدم وصول الأسلحة التي تنتجها إلى مناطق الصراع.

وبدون التخفيف من حدة الوضع الذي يعيشه جميع اللاجئين والأفراد المشردين داخليا، أود أن أبرز هنا حالة اللاجئات من النساء والفتيات. هذه الفئة من المدنيين لديها احتياجات خاصة تتطلب اهتماما خاصا.

وعلى الرغم من الجهود المستمرة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ووكالات العمل الإنساني الأخرى فإن تعداد اللاجئين لم ينخفض.

ويلاحظ وفد بلادي أن المشردين داخليا لا يسترعوا بالضرورة انتباه المجتمع الدولي، إلا أن وضعهم يتسم بذات خطورة وضع اللاجئين.

ومن الحتمي أن نعمل جميعا معا على ضمان عدم حدوث صراعات. وبهذا نتفادى زيادة عدد الأشخاص الذين نتحدث عنهم اليوم. ونود التأكيد على حاجة المجتمع الدولي إلى دعم أنشطة بناء السلام في أعقاب الصراعات في المناطق التي اشتعلت فيها صراعات، وذلك من خلال مساعدة الدول في جهودها من أجل المصالحة وإعادة الإعمار الاقتصادي، والتي ستضمن الأمن لأجل طويل. ولقد أحسنت السيدة أوغاتا في مناقشة تلك القضية من خلال إحاطتها الإعلامية.

ولقد لاحظنا التقصير في تمويل الأنشطة الإنسانية، ونحن ندعو مجتمع الدول المانحة إلى تقديم التمويل اللازم لتمكين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ووكالات إنسانية أخرى من تقديم الغوث للمدنيين المحتاجين.

وأثارت السيدة أوغاتا في إحاطتها الإعلامية العديد من القضايا الهامة وقدمت مقترحات ملموسة. وأعتقد أن هذه المقترحات تأتي في الوقت المناسب حيث ينظر مجلس الأمن، ضمن أمور أخرى، في التقرير (S/2000/809) الخاص بلجنة الأمم المتحدة المعنية بعمليات السلام التي يرأسها السيد الأخضر الإبراهيمي، والذي تحدثت عنه أيضا. لقد أشار زميلي من وفد الولايات المتحدة في بيانه إلى قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) حول النساء والسلام والأمن. وفي رأينا أن الدراسة التي سيتم إعدادها بموجب أحد بنود هذا القرار تحتاج إلى أن تأخذ بعض القضايا التي أثارتها اليوم السيدة أوغاتا في الاعتبار. ومن ناحيتنا، فسوف ندرس الملاحظات الواردة في الإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة أوغاتا بغية تحقيق الاستخدام الأمثل لها في المحافل ذات الصلة.

وعندما كنا نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين قالت السيدة

أوغاتا، ضمن أشياء أخرى، إن ليس هناك في الواقع ما يجب الاحتفال به، نظرا لأننا لا نريد أن يكون هناك في الأساس لاجئون أو أشخاص مشردون داخليا. ورغم ذلك، يود وفد بلادي أن يشكر السيدة أوغاتا على أنها وضعت نفسها في خدمة هؤلاء الذين يحتاجونها، ويأتي خليفتها، المفوض السامي المنتخب رود لوبيرز، من بلد - بلدكم يا سيدي الرئيس - الذي يتمتع بسجل طويل ومتميز في مجال المساعدات الإنسانية. وإن وفد بلادي يتطلع إلى العمل معه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لبلادي.

بصفتي ممثلا لهولندا، أضم صوتي إلى أصوات جميع المتكلمين السابقين في الإشادة بالسيدة أوغاتا. وفي هذا الخصوص أيضا أود أن أشكر أولئك المتكلمين، بمن فيهم السيدة أوغاتا نفسها، على الكلمات الطيبة التي قالوها عن رود لوبيرز، المفوض السامي المنتخب.

لقد تكلمت السيدة أوغاتا في إحاطتها الإعلامية عن الفجوة الزمنية المستمرة في الاتساع بين بداية الأنشطة الإنسانية وبداية عمليات السلام. وذكرتنا كيف أن هناك نتيجة لذلك أماكن في العالم كان فيها عاملون في المجال الإنساني غير مسلحين بمفردهم في محطات عمل خطيرة ومعزولة.

بيد أن مشكلة أمن العاملين في مجال المساعدة الإنسانية لا يمكن أن تحل عن طريق إنشاء عمليات السلام وحدها، مهما نجحنا في ترشيد ذلك الجانب من عملنا من خلال عملية الإبراهيمي.

ويرى وفدي أن جميع الحكومات تتحمل المسؤولية عن تهيئة بيئة آمنة للعاملين في المجال الإنساني. وينبغي أن يكون ذلك محور التركيز الأول. وحيث لا توجد سلطة فعالة، من واجب المجتمع الدولي أن يسهم في وضع ترتيبات أمنية كافية. وينبغي أن يكون ذلك محور التركيز الثاني. وفي هذا الصدد أدعو جميع الدول الأعضاء أن تحذو حذونا وتسهم في الصندوق الاستئماني لأمن موظفي الأمم المتحدة.

وبسبب عدم وجود البدائل ظلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مضطرة في أغلب الأحيان إلى مواصلة أنشطتها في المنطقة الغامضة بين الإغاثة الإنسانية والمساعدة الهيكلية. ويقتضي سد تلك الفجوة وضع استراتيجيات منسقة للدخول والخروج من قِبل منظمات المعونة، ولكن أيضا تنفيذا أكثر مرونة للإجراءات والعمليات من الجانب المانح. وينبغي أن يكون هدفنا النهائي وجود نهج متكامل تماما لاتقاء الصراعات، وحل الصراعات وبناء السلام بعد الصراع.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس، وأعطي الكلمة للسيدة أوغاتا لترد على مختلف التعليقات والأسئلة.

السيدة أوغاتا (مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن شكري لجميع الممثلين على عبارات التقدير الحارة جدا للعمل الذي قام به مكتبي، بما في ذلك شخصي. وهذا تقدير مشجع للغاية أحاول دائما أن أنقله إلى زملائي المنتشرين في جميع أرجاء العالم حقا.

ويسرني أيضا أن ألاحظ أن بعض النقاط التي أثرتها في إحاطتي الإعلامية قد جاء الرد عليها بالوعد بأن المجلس سينظر فيها مستقبلا، ويسرني إن كان هناك أيضا بعض الاعتراف بأن ملاحظاتي ستكون مادة لشحذ التفكير.

وكان مما سرني بوجه خاص أن أتلقى استجابة فيما يتعلق بنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم - وهو أمر أود حقا أن يدرسه المجلس بقدر أكبر، وقد تلقيت بشأنه تأكيدات من وفود عديدة - لأننا لا نستطيع أن نتولى العناية بنزع السلاح والتسريح. ومن

الضروري أن توجد عناصر شرطة أو عناصر عسكرية لتجريد الأشخاص المسلحين، ونحن لا نستطيع أن نفعل ذلك. وحتى مع توفر التمويل من البنك الدولي لنزع السلاح والتسريح، يجب أن يكون الأشخاص الذين يقومون بتنفيذ هذه المهمة أشخاصا يعرفون أنه يتعين عليهم أن يكونوا مسلحين حتى يتمكنوا من نزع سلاح المسلحين الآخرين. وعلى ذلك الأساس ستقتضي الخطوة التالية في إعادة الإدماج مشاركة المجتمع المدني ومشاركة وكالات الإغاثة والتنمية في العمل. وينبغي أن نكون مستعدين للاضطلاع بذلك بصورة أسرع، ولكني أرى أن تقسيم المسؤولية على هذا النحو مسألة أود المزيد من التوضيح لها.

ولا أعتقد أنه يمكن للولايات العابرة للحدود لتحقيق السلام أن تبدأ في أمد قريب. ومع ذلك، أعتقد أن بعض الوفود التي زارت غرب أفريقيا بالذات، لا بد أنها لاحظت كيف يستحيل احتواء القتال وإيقاف انتقاله عبر الحدود، وستفهم أهمية محاولة النظر في حالة الحدود.

وإنني أدرك تماما أنه لا يمكن نشر حفظة السلام على كل الحدود البالغة ١ ٠٠٠ كيلو مترا لأي بلد. بيد أن الجغرافيا عامل هام للغاية. فهناك نقاط يفر عبرها اللاجئون، وفي تلك الأماكن، مثلا في غينيا تكون بصفة أساسية في منطقتين - في الغرب في فوركاريا وفي الجزء الشرقي في منطقة غويكيدو - حيث ذهب اللاجئون، وأعتقد أن هذه هي الأماكن التي ربما تتمكن فيها بعثات مراقبة أكثر تركيزا من إحداث أثر كبير، كما شوهد في زائير. تلك هي إذن الفكرة من وراء مناشدتي، تقريبا للنظر إلى مناطق الحدود، الذي من شأنه لا أن يساعد اللاجئين فحسب ولكن أن يمنع انتشار الاضطرابات أيضا.

والنقطة الثالثة تتعلق بـ "سلالم الخيارات". لقد تكلمت عن سلالم للخيارات لتحقيق الأمن في مستوطنات اللاجئين، وكذلك أمن العاملين في المجال الإنساني. وأود أن أركز على أنه ينبغي لنا أن ننظر أولا إلى الصعيد المحلي وكيفية تعزيز الشرطة المحلية والقدرة على إنفاذ القانون. ها هنا تكون المساعدة على إنماء القدرة المحلية أساسية وخطوة أولية، ثم يصبح أحيانا من الضروري الانتقال إلى الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي هذا المجال تقوم الآن العديد من الدول بتقديم المساعدة في التدريب العسكري الإقليمي وما إلى ذلك. وهذه مسألة سارة للغاية، ثم أخيرا جدا، وكملجأ أخير، المساعدة الدولية قادمة.

وقد درسنا في مكتبي "سلالم الخيارات" مع إدارة عمليات حفظ السلام، وشكّلنا وحدتنا لخدمات الطوارئ وعززناها. وكنا نركز على أن نعزز بأنفسنا خدمات الطوارئ، ولذلك لا أعتقد أننا اتصلنا فعلا بالحكومات التي عرضت الدخول في شراكة من خلال مختلف الترتيبات الاحتياطية. ولكني أعتقد أننا حددنا الآن المجالات التي نحتاج فيها بوضوح إلى ترتيبات احتياطية ودعم، وبهذا المعنى سنتصل بالحكومات التي أعربت سلفا عن استعدادها، سواء في مجال أمن موظفي الإغاثة الإنسانية، أو الدعم اللوجستي أو عن استعداد من مختلف الأنواع. ونود أن نعود إلى المجلس على نحو أكثر انتظاما وأعتقد أننا يمكن أن نفعل ذلك قرب نهاية السنة. وآمل أن نتلقى استجابات عملية، لأنه لا يصح لأي منظمة أن تحتفظ، ولا يمكن لها أن تحتفظ، بقدرة احتياطية ضخمة. وأعتقد أننا من خلال الترتيبات الاحتياطية سنتمكن فعلا من تحقيق فعالية أكبر. وتمثل فجوة التوقيت مشكلة، وإني أوافق على أنه لا يمكن لحفظة السلام أو العاملين في الحقل الإنساني وحدهم الحفاظ على الاستقرار. وهذه مسألة معقدة للغاية، ولكني أود أيضا أن أقول إننا نحتاج إلى حفظة السلام أو المراقبين أن يأتوا بسرعة.

لقد أعربت عن تقديري لتنويه العديد من الوفود بأهمية التمويل، وأنا لم أتطرق هنا للتمويل. لقد تكلمت عن إدارة السلم والأمن. غير أن السلم والأمن، وأمن

الموظفين – هذه كلها أمور تقتضي مالا، وهذا هو المجال الذي أريد أن أناشد المجلس بشأنه. وقد وصلنا إلى الربع الأخير ونحن نواجه عجزا، ينتظر أن يبلغ ١٤٠ مليون دولار، أي أن علينا أن نخفض برامجنا، سواء كانت برامج للاجئين، أو وزع موظفين على جانب كبير من الأهمية وتقتضي الضرورة وجودهم. فلا بد من أن نخفض.

وعلى سبيل المثال، كنت في أفغانستان مؤخرا. وهي حالة خطيرة أود أن أذكرها. فالأفغان ما زالوا يشكلون أكبر مجموعة من اللاجئين في العالم، إذ يوجد نحو ٢,٥ مليون أفغاني في باكستان وإيران لفترة طويلة، زهاء ٢٠ عاما. والعبء، كما ذكر مندوب بنغلاديش، ثقيل جدا على كاهل كل من الحكومة والشعب في باكستان وإيران. ولكن الوضع داخل أفغانستان لا يشجع على العودة. ومع ذلك، فقد رأيت اللاجئين الأفغان في كل من البلدين يقفون صفوفا، يريدون المساعدة على العودة.

وهنا، أيضا، نحتاج إلى الموارد. إنه جزء ضئيل من أجل صفقة إعادة دمج أولية نود أن نقدمها لهم. فالأفغان يجيدون تنظيم عملية النقل، ويمكنهم ترتيب الترحيل، ولكن ما زلنا نحتاج إلى الأموال حتى نوفرها لهم. وبهذه الأموال سيكون هناك أعداد أكبر على استعداد للعودة. وهناك، بطبيعة الحال، عدة شروط أخرى، مثل حقوق الإنسان، وتعليم الفتيات والمرأة، إلى آخره. ولكن الأفغان يريدون العودة. ونحن نعرف كيف يمكن أن ننظم هذه العملية. وقد تحدثت مع السلطات في أفغانستان أيضا، إلا أننا نحتاج إلى اعتمادات مالية. هذا هو ما أود إضافته إلى مناشدتنا، وربما من منظور السلام وانعدام الأمن، تبرز الحاجة إلى الاعتمادات المالية، إذا كنا نريد أن يحل السلام والأمن وإيجاد حل لمشكلات اللاجئين.

وإنني أشعر بالامتنان البالغ على الفرصة التي أتيحت لي، وعلى تأكيداتكم لي باستمرار دعم مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيدة أوغاتا على توضيحاتها وعلى الردود التي وافتنا بها.

وبما أن هذه الإحاطة الإعلامية هي الأخيرة التي تقدمها السيدة أوغاتا للمجلس، أود أن أختتم بالإعراب عن عميق تقديرنا الجماعي لكل ما قامت به من أجل حماية حقوق اللاجئين ورفاهيتهم، وللطريقة التي أسهمت بها، من خلال عملها، في تحقيق مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وصون السلم والأمن الدوليين، وإقامة علاقات ودية بين الأمم واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمتي.

وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.